فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الخميس 19 رجب 1447هـ 8 يناير/ كانون الثاني 2026 Thursday 8 January 2026 | العدد 6266 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS

فصل «أونروا» مئات الموظفين.. «تفريغ تعسفيّ» للمؤسسة الأممية

غزة/ أدهم الشريف:

جاء قرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، فصل المئات من موظفيها الموجودين خارج قطاع غزة، ليزيد الطين بلةً، وليشكل مساسا خطيرا بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد حرب إبادة شنتها (إسرائيل) في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، واستمرت سنتين، وخلَّفت تداعيات إنسانية خطيرة.

في خِضم الحرب الدموية، انتقل المئات من موظفي وكالة الغوث إلى خارج غزة، فمنهم من خرج لتلقي العلاج، ومنهم من رافق

7

تدمير أجهزة الأشعة في «الشفاء» يهدد حياة المرضى

غزة/ عبد الله التركماني:

في أحد أروقة مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وقف طبيب الطوارئ عبد الرحيم العدوي محدّقًا في جسد سيدة مسنّة تعاني ضيقا حادا في التنفس. كانت أنفاسها متقطعة، وملامح الاختناق ترتسم على وجهها الشاحب، في حين ترتفع صفارات أجهزة المراقبة من حولها. طلب الطبيب إجراء صورة أشعة عاجلة للصدر، لكنه سرعان ما تراجع عن الطلب، ليس لعدم الحاجة الطبية، بل لأن جهاز الأشعة لم يعد متوافرًا.

يقول العدوي لصحيفة «فلسطين»: "في الظروف الطبيعية، تُعد

4

لاستكمال مخطط "E1"

الاحتلال يطرح عطاءات لبناء 3401 وحدة استيطانية شرق القدس

رام الله/ فلسطين:

قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ممثلة بما تسمى "سلطة الأراضي الإسرائيلية" طرحت عطاءً كبيرًا لبناء 3401 وحدة استيطانية في المنطقة المسماة (E1) شرق القدس المحتلة.

وأشار شعبان في بيان صحفي أمس، إلى أن هذه الخطوة تشكّل تطورًا بالغ الخطورة في تداعيات تسارع الاعتداء على الأراضي الفلسطينية من خلال مخططات الاستيطان.

3

الاحتلال يستولي على 47 دونمًا من أراضي قرى في نابلس وجنين

جنين/ فلسطين:

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قبل أيام، قرارا بالاستيلاء على 47 دونماً من أراضي قريتي الفندقومية وسيلة الظهر في جنين وقرية برقة في نابلس، شمال الضفة الغربية، في إطار توسيع أمر عسكري سابق يهدف إلى شق طريق استيطاني جديد.

وقال غسان قرارية رئيس مجلس قوي الفندقومية، في تصريح خاص لـ "وكالة سند للأنباء"، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي صادرت جزءًا من أراضي قرية الفندقومية موضحًا أن الأراضي المصادرة تقع في حوض 1 و2 و4 بالقرية.

وأضاف قرارية: "لا نعلم ما الأهداف أو المساحة المصادرة بشكل جقيق، لكن بحسب الخرائط الموجودة فهي تضم أكثر من 100 – 140 دونمًا".

وعبّر رئيس المجلس عن قلق

2

المقدسات الإسلامية على صفيح ساخن قبل رمضان

غزة/ محمد أبو شحمة:

في خطوة تحمل دلالات تصعيدية خطيرة، عين وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير قائدًا جديدًا لشرطة مدينة القدس المحتلة، بعد أن أقال القائد السابق؛ لرفضه الانصياع لتعليماته المتطرفة المتعلقة بالمسجد الأقصى، خاصة ما يتعلق بتوسيع صلاحيات الشرطة داخل الحرم وزيادة اقتحامات المستوطنين.

يأتي هذا التعيين في وقت حساس للغاية، مع اقتراب شهر رمضان، ولا سيما داخل البلدة القديمة والمسجد الأقصى، الذي

2

أرقام قياسية للاستيطان في 2025.. هكذا تعيد (إسرائيل) رسم خريطة الضفة الغربية

القدس المحتلة-غزة/ محمد الأيوبي:

في وقت تتصاعد الإدانات الدولية للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية، تمضي سلطات الاحتلال بخطوات متسارعة لترسيخ واقع جديد في الضفة الغربية المحتلة، عبر توسع استيطاني غير مسبوق يعيد تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينيتين.

فخلال عام 2025 وحده، صدَّقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على بناء عشرات آلاف الوحدات الاستيطانية، في مؤشر واضح على انتقال الاستيطان من سياسة زحف تدريجي إلى مشروع إحلالي واسع النطاق.

ووفق معطيات أصدرتها حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، المختصة بمراقبة الاستيطان، وافق المجلس الأعلى للتخطيط التابع للإدارة المدنية منذ مطلع عام 2025 على بناء أكثر من 28 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وهو رقم قياسي لم تشهده الأعوام السابقة.

ولا تقتصر هذه الخطوات على توسيع مستوطنات

2

الأمم المتحدة: "إسرائيل" تنتهك القانون الدولي وتمارس نظامَ فصلٍ عنصريٍّ ممنهجًا ضد الفلسطينيين

جنيف/ فلسطين:

حذر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أن "إسرائيل" تنتهك القانون الدولي، الذي يلزم الدول بحظر القضاء على الفصل العنصري، والتمييز القائم على الفصل. وأشار التقرير

3

قبل المطر.. ذاكرة الخوف الجماعية تسيطر على سكان غزة

غزة/ صفاء عاشور:

في قطاع غزة لم يعد المطر مجرد ظاهرة طبيعية، بل تحوّل إلى رمز للخوف والقلق المستمرين. فالسكان يعيشون حالة ترقّب نفسي دائم مع اقتراب أي منخفض جوي، في تجربة ترسّخت بعد حرب الإبادة الجماعية التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي قبل عامين، وما خلّفته من نزوح جماعي، وفقدان للمنازل، وعيش عشرات الآلاف في ظروف قاسية داخل خيام ومساكن متهالكة.

روزان عياد (38 عامًا) تقول: "كلما سمعت أن منخفضًا جويًا قادمًا أشعر بالخوف فورًا. في العام الماضي غرقت خيمتي عندما كنت نازحة في دير البلح، واضطررت للوقوف وسط البرد والمطر، ولم أعرف ماذا أفعل مع

4

مرضى بلا علاج.. حرب الإبادة والحصار يدفعان النظام الصحي في غزة إلى الهاوية

غزة/ عبد الرحمن يونس:

في قطاع غزة لم يعد توصيف "الأزمة الصحية" كافيًا لفهم حجم الكارثة المتفاقمة؛ إذ وصلت المنظومة الطبية إلى حافة الانهيار الكامل، بعد أكثر من عامين من حرب الإبادة الجماعية، والحصار المشدد، وإغلاق المعابر، ومنع إدخال المساعدات الطبية، فضلًا عن حرمان آلاف المرضى والجرحى من حقهم في العلاج خارج القطاع.

واقعٌ بات فيه المرض حكمًا بالإعدام البطيء، في حين تقف الطواقم الطبية عاجزة أمام سياسة ممنهجة تستهدف تفكيك النظام الصحي، وسط صمت دولي ثقيل يزيد المأساة

4

سامي أبو سعادة يعتني بوالدته المريضة داخل عربة وسط ظروف نزوح صعبة في خان يونس (فلسطين)

أبو ارشيد لـ "فلسطين": (إسرائيل) تعرقل الانتقال للمرحلة الثانية والضمانة الأمريكية "متواطئة"

واشنطن- غزة/ نور الدين صالح:

أكد الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات_ واشنطن، أسامة أبو ارشيد أن (إسرائيل) تمثل المعطّل المركزي والأساسي للانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مشيراً إلى أن حكومة الاحتلال لا تخفي دورها في التعطيل، بل تبرره بذريعة ملف الأسرى ونزع سلاح المقاومة الفلسطينية.

وأوضح أبو ارشيد لصحيفة "فلسطين"، أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يربط بشكل مباشر الدخول في المرحلة الثانية بجملة من الشروط، أبرزها نزع سلاح حركة حماس بشكل كامل، وتفكيك قدراتها العسكرية والسلطوية، إضافة إلى استعادة جثة الأسير الإسرائيلي الأخيرة، وهي شروط قال إنها لم تكن واردة بهذا الشكل في بنود الاتفاق.

5

عُمر.. أنين رضيع في انتظار سفر يُنهي معاناته ويُعيده إلى الحياة

غزة/ هدى الدلو:

لم يتجاوز عمره تسعة أشهر، لكنه حمل في جسده الصغير آلامًا تفوق سنّه بكثير. فبعد أربع سنوات من الانتظار والحرمان، رُزق فؤاد أبو يوسف بطفله الوحيد "عُمر"، الذي ملأ حياة والديه فرحًا لا يُوصف، وكانت أيامهم عامرة بالضحك، وأصواته الصغيرة تعانق خيمة النزوح التي يسكنونها.

7

تامر القرعة.. صياد فقد الموج والخبز

غزة/ هدى الدلو:

في مخيم النصيرات كان تامر القرعة (40 عامًا) يعرف البحر كما يعرف بيته. صيادٌ منذ أن بلغ الرابعة عشرة من عمره، ورث المهنة عن والده، وعلّق قلبه بين الشبكة والموج، وجعل من البحر مصدر رزقه الوحيد. لكن بعد الحرب الأخيرة، لم يبقَ شيء على حاله. يقول شقيقه أحمد القرعة لصحيفة فلسطين: "قبل الحرب كان

7

مدير جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة رائد الدهشان لـ«فلسطين»:

نعمل بأقل من 7% من قدراتنا بعد تدمير 85% من معداتنا

غزة/ جمال غيث:

قال مدير جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة، العميد الحقوقي رائد الدهشان، إن جهاز الدفاع المدني يواجه واحدة من أخطر وأقسى المراحل في تاريخه، في حرب الإبادة التي يتعرض لها قطاع غزة، والتي لم تكتفِ باستهداف المدنيين ومنازلهم، بل طالت طواقم الإنقاذ والإسعاف ومقرات العمل والمعدات، ما أدى إلى شلل شبه كامل في القدرة التشغيلية للجهاز.

وأوضح الدهشان، في حديثه لصحيفة «فلسطين»، أن الدفاع المدني يحتاج إلى ثلاثة أشهر فقط لاستخراج جميع الجثامين العالقة تحت أنقاض المنازل المدمرة، والمقدّر عددها بنحو 10 آلاف جثمان، في حال سُمح بإدخال المعدات الثقيلة والآليات اللازمة لعمليات البحث والإنقاذ.

5

أرقام قياسية للاستيطان في 2025.. هكذا تعيد (إسرائيل) رسم خريطة الضفة الغربية

القدس المحتلة-غزة/ محمد الأيوبي: في وقت تتصاعد الإدانات الدولية للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية، تمضي سلطات الاحتلال بخطوات متسارعة لترسيخ واقع جديد في الضفة الغربية المحتلة، عبر توسع استيطاني غير مسبوق يعيد تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينيتين.

فخلال عام 2025 وحده، صدَّقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على بناء عشرات آلاف الوحدات الاستيطانية، في مؤشر واضح على انتقال الاستيطان من سياسة زحف تدريجي إلى مشروع إحلالي واسع النطاق.

ووفق معطيات أصدرتها حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، المختصة بمراقبة الاستيطان، وافق المجلس الأعلى للتخطيط التابع للإدارة المدنية منذ مطلع عام 2025 على بناء أكثر من 28 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وهو رقم قياسي لم تشهده الأعوام السابقة.

ولا تقتصر هذه الخطوات على توسيع مستوطنات قائمة، بل تمتد إلى إعادة إحياء مستوطنات أُخليت سابقا، مثل مستوطنة "صانور" شمالي الضفة الغربية، التي فُككت ضمن خطة فك الارتباط عام 2005، قبل أن تتيح تعديلات قانونية أقرتها حكومة الاحتلال الحالية إعادة تأسيسها، في سابقة تعكس تحوّلًا جوهريًا في مقاربة الاحتلال لمستقبل الضفة.

ووفق "السلام الآن"، فإن هذه الخطوة تمثل عودة للنشاط الاستيطاني في عمق شمالي الضفة الغربية، في مناطق ذات كثافة سكانية عالية من الفلسطينيين، حيث لم يكن هناك وجود استيطاني من قبل.

فرض أمر واقع

وفي هذا السياق، يؤكد الخبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي أن عودة الاحتلال إلى المستوطنات التي جرى إخلاؤها عام 2005، ولا سيما في المناطق الواقعة جنوب شرق جنين، تندرج ضمن برنامج إسرائيلي واضح ومخطط له مسبقًا، يهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض في الضفة الغربية، وإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية بما يخدم المشروع الاستيطاني.

ويوضح التفكجي، لصحيفة "فلسطين"، أن هذا البرنامج لا يقتصر على إعادة إحياء المستوطنات المخلاة، بل يشمل أيضًا شق شوارع عريضة ومحورية تربط المستوطنات ببعضها البعض، من بينها الطريق الممتد من منطقة باقة الغربية باتجاه مفرق الشهداء وصولًا إلى منطقة الأغوار، في إطار إنشاء شبكة مواصلات تخدم التوسع الاستيطاني وتثبت السيطرة الإسرائيلية على الأرض.

ويلفت إلى أن سياسات الاحتلال تنطلق من قناعة أيديولوجية راسخة ترفض فكرة إقامة دولة فلسطينية، وتقوم على اعتبار المنطقة الممتدة ما بين النهر والبحر كيانًا واحدًا خاضعًا للسيادة الإسرائيلية، وهو ما يفسر شروع الاحتلال في إقامة مستوطنات جديدة، خصوصًا في نابلس والخليل، بالتوازي مع العودة إلى مستوطنات سبق إخلاؤها.

ويشير التفكجي إلى أن الاحتلال ينفذ عملية هندسة شاملة وتغييرًا ممنهجًا للجغرافيا الفلسطينية، عبر الاستيطان المكثف، وشق الطرق الالتفافية، وإقامة المزارع الرعوية، وبناء بنى تحتية متكاملة، ما يسهل حركة المستوطنين، ويقطع أوصال الحياة الفلسطينية، ويفصل الفلسطينيين عن مصادر رزقهم وأراضيهم.

تداعيات استراتيجية

من جهته، يرى مدير مركز يابوس للدراسات الاستراتيجية، سليمان بشارات، أن مضي الاحتلال في تنفيذ مخططاته الرامية إلى تغيير الواقع الديموغرافي في شمال الضفة ينذر بتداعيات استراتيجية عميقة، تمس جوهر الوجود الفلسطيني سياسيًا وجغرافيًا وهوياتيًا.

ويوضح بشارات لـ"فلسطين"، أن الرؤية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية تستند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية، في مقدمتها تعزيز الاستيطان بوصفه أداة مركزية لترجيح الكفة الديموغرافية لصالح الوجود اليهودي الاستيطاني، مقابل تقليص الحضور الفلسطيني، وهي سياسة ممتدة منذ عام 1948 ولا تزال تتسارع حتى اليوم.

أما المرتكز الثاني، فيتصل بـ"السيطرة الجغرافية المباشرة على الأرض"، في ظل معطيات تشير إلى تسارع بناء آلاف الوحدات والبؤر الاستيطانية، لا سيما خلال عام 2025، الأمر الذي يعيد رسم الخريطة الميدانية للضفة الغربية ويقوّض أي إمكانية لقيام كيان فلسطيني متماسك وقابل للحياة.

فيما يتمثل المرتكز الثالث، بحسب بشارات، في البعد الهوياتي، حيث يعمل الاحتلال، عبر منظومة من الأوامر والقرارات العسكرية والتشريعية، على إعادة صياغة هوية الضفة الغربية، بحيث تصبح الهوية اليهودية الاستيطانية هي الطاغية على حساب الهوية الفلسطينية.

ويشير إلى أن هذا المسار ينعكس بشكل مباشر على المكانة السياسية والإدارية للفلسطينيين، في محاولة واضحة لتحويل الضفة من عنوان سياسي فلسطيني إلى عنوان يهودي استيطاني خالص.

وفيما يتعلق بالتوسعات الاستيطانية الأخيرة، ومنها قرار بناء مئات الوحدات شمال شرقي الخليل، يوضح بشارات أن الاحتلال يسوق هذه المشاريع تحت ذريعة استهداف "مناطق حساسة"، وهو توصيف يُستخدم كمدخل مزدوج: داخليًا لإقناع المجتمع الإسرائيلي بأهمية ترسيخ الاستيطان في هذه المناطق، وخارجيًا لتوجيه رسالة إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، مفادها أن أي مطالب بوقف الاستيطان غير مقبولة في هذا التوقيت.

ويرى بشارات أن (إسرائيل) تتعامل مع الإدانات الدولية باعتبارها مواقف يمكن احتواؤها أو الالتفاف عليها، في ظل غياب إجراءات عملية رادعة، ما يشجعها على المضي قدمًا في تنفيذ مخططاتها، مدعومة بعملية "تسويق" سياسي داخلي وخارجي تهدف إلى تحييد أي ضغوط محتملة.

وفي السياق الديموغرافي، يشير إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، يقترب من مليون مستوطن، مقابل ما بين مليوني وثلاثة ملايين فلسطيني، وهو ما يفسر، برأيه، تصاعد سياسات الهدم والاقتحام، ولا سيما في مخيمات شمال الضفة، في إطار مساعٍ لإعادة توزيع الكثافة السكانية الفلسطينية أو دفعها نحو التهجير.

ويخلص بشارات إلى أن الاحتلال يعمل بالتوازي على تفكيك البنية الديموغرافية الفلسطينية وتعزيز الثقل الاستيطاني، معتبرًا أن صراع الديموغرافيا يشكل أحد أعمدة الذهنية الإسرائيلية في إدارة الصراع، إلى جانب السيطرة الجغرافية وإعادة تشكيل الهوية.

وكانت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أفادت في تقرير صدر، الاثنين الماضي، بأن سلطات الاحتلال تفرض سيطرتها الفعلية على نحو 41% من مجمل مساحة الضفة، وتحكم قبضتها على ما يقارب 70 بالمئة من المناطق المصنفة "ج"، وتستأثر بأكثر من 90% من مساحة الأغوار الفلسطينية، من خلال منظومة متكاملة من الأوامر العسكرية وإجراءات نزع الملكية.

المقدسات الإسلامية على صفيح ساخن قبل رمضان

غزة/ محمد أبو شحمة:

في خطوة تحمل دلالات تصعيدية خطيرة، عين وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير قائدًا جديدًا لشرطة مدينة القدس المحتلة، بعد أن أقال القائد السابق؛ لرفضه الانصياع لتعليماته المتطرفة المتعلقة بالمسجد الأقصى، خاصة ما يتعلق بتوسيع صلاحيات الشرطة داخل الحرم وزيادة اقتحامات المستوطنين.

يأتي هذا التعيين في وقت حساس للغاية، مع اقتراب شهر رمضان، ولا سيما داخل البلدة القديمة والمسجد الأقصى، الذي يمثل خطًا أحمر للفلسطينيين.

ومن المتوقع أن يسعى بن غفير عبر القائد الجديد إلى فرض واقع أمني جديد في الأقصى، من خلال تقييد دخول الفلسطينيين، وتوفير حماية أكبر للمقتحمين، وفرض تقسيم زماني ومكاني، وهو ما قد يشعل المنطقة من جديد.

من جانبه، أكد المختص في شؤون القدس حسن خاطر أن المتطرف بن غفير يقود إجراءات جديدة ضد المسجد الأقصى مع اقتراب شهر رمضان المبارك.

وقال خاطر لصحيفة "فلسطين": "تعيين قائد الشرطة الجديد من ضمن الإجراءات التي يقودها بن غفير لإشعال الأوضاع في المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلة بشكل خطير جدًا".

وأوضح أن بن غفير منذ تعيينه وزيرًا في حكومة نتنياهو ينفذ قرارات تتعلق بالمقدسات الإسلامية، مستهدفًا المسجد الأقصى بشكل مباشر، حيث يواصل اقتحام باحاته مع أداء طقوس تلمودية برفقة المستوطنين المتطرفين بحماية كاملة من شرطة الاحتلال، وهو ما يحمل دلالات سياسية وأمنية خطيرة.

وحول تعيين القائد الجديد للشرطة، أشار خاطر إلى أنه يأتي ضمن خطط بن غفير لإحكام السيطرة الكاملة على الأقصى، دون أي رقيب أو اعتراض على قراراته، لتثبيت نفوذ الاحتلال داخل المسجد.

بدوره، أكد الكاتب والمحلل السياسي محمد القيق أن التعيينات الجديدة التي أقرها بن غفير، سواء داخل مصلحة السجون أو مراكز الشرطة في القدس، لا توحي بأن المشهد سيتوقف عند حدود التضييق على الفلسطينيين في الوصول إلى المسجد الأقصى، سواء من أهالي القدس أو فلسطينيي الداخل أو الضفة الغربية وقطاع غزة، المحرومين أصلاً من الوصول.

وقال القيق لـ"فلسطين": "هذه الخطوات تشير إلى توجه نحو فرض إجراءات يومية داخل المسجد الأقصى لخلق واقع جديد"، معتبرًا أن هذه السياسة تمثل جوهر نهج بن غفير، الذي تطرق مرارًا إلى قضايا تتعلق بالهيكل ضمن رؤية أيديولوجية واضحة.

وأشار إلى أن بن غفير وسموتريتش، إلى جانب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، يخوضون سباقًا مع الزمن، مستفيدين من ضوء أخضر أمريكي يسمح لهم بالتصرف بحرية، لا سيما في مدينة القدس المحتلة. كما جرى مؤخرًا المصادقة على مقاولات لبناء وحدات استيطانية جديدة، ما يؤكد أن كل شيء يسير ميدانيًا وفق خطط حكومة الاحتلال.

واعتبر القيق أن هذه التطورات تعكس تراجع الوصاية الأردنية على المسجد الأقصى في العقلية الإسرائيلية والأمريكية، موضحًا أن الموقف الأردني يبدو متراجعًا في ظل غياب موقف واضح حتى الآن.

وشدد على أن النقطة الأخطر تتمثل في محاولات الاحتلال ترسيخ فكرة أنه الجهة التي تدير شؤون المسجد الأقصى وتتحكم في تفاصيله، بما في ذلك تحديد إقامة الصلاة في شهر رمضان أو غيره، في مسعى لفرض سيادة كاملة على المقدسات الإسلامية.

ويعتاد المقدسيون استعدادات تجريها سلطات الاحتلال عادة قبل حلول شهر رمضان المبارك، إذ تعلن شرطة الاحتلال عن ترتيبات تتعلق بالطرق ودخول المصلين، وتستعد لحملات إبعاد احترازية عن المسجد، كما تخطط لإعادة تدوير المناصب في جهازها لتمرير مخططات المستوطنين بسلاسة إضافية في أولى القبلتين.

الاحتلال يستولي على 47 دونمًا من أراضي قرى في نابلس وجنين

جنين/ فلسطين:

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قبل أيام، قرارا بالاستيلاء على 47 دونماً من أراضي قريتي الفندقومية وسيلة الظهر في جنين وقرية برقة في نابلس، شمال الضفة الغربية، في إطار توسيع أمر عسكري سابق يهدف إلى شق طريق استيطاني جديد.

وقال غسان قرارية رئيس مجلس قوي الفندقومية، في تصريح خاص لـ "وكالة سند للأنباء"، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي صادرت جزءًا من أراضي قرية الفندقومية موضحًا أن الأراضي المصادرة تقع في حوض 1 و2 و4 بالقرية.

وأضاف قرارية: "لا نعلم ما الأهداف أو المساحة المصادرة بشكل جقيق، لكن بحسب الخرائط الموجودة فهي تضم أكثر من 100 – 140 دونماً".

وعبّر رئيس المجلس عن قلق الأهالي في القرى المستهدفة من القرار الإسرائيلي، وقال: "أهالي القرية يتوقعون الأسوأ، فالمستوطنون وقوات الاحتلال يمنعوا المواطنين من الوصول للمنطقة القبلية الجنوبية والوصول لمنازلهم وأراضيهم".

ولفت إلى أن قوات الاحتلال أخطرت عددًا المنازل قيد الإنشاء في تلك المناطق بوقف البناء، مشيرًا إلى أن الإخطارات شملت أيضًا منازل في قرية سيلة الظهر القريبة.

وأكمل: "من الناحية الشمالية تقع ترسلا التي تشهد تحركات للمستوطنين وجيش الاحتلال، ما يؤثر على حركة المواطنين وحركتهم وتنقلهم على أراضيهم ومحلاتهم التجارية ما ينعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي ويمس كل نواحي الحياة".

وفي وقت سابق قالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إن القرار العسكري قضى بنزع ملكية أكثر من 500 دونم من أراضي البلدات الثلاث، بغرض إنشاء طريق بين مستوطنتي "صانور" و"حومش" اللتين أُخليتا عام 2005.

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فإن الاحتلال أصدر خلال عام 2025 ما مجموعه 94 أمر وضع يد على أراضي وممتلكات المواطنين تحت حجج عسكرية وأمنية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
WWW.FELESTEEN.PS
00970597308096
1700900800
2885990
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

لاستكمال مخطط "E1"

الاحتلال يطرح عطاءات لبناء 3401 وحدة استيطانية شرق القدس

رام الله/ فلسطين:
قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ممثلة بما تسمى "سلطة الأراضي الإسرائيلية" طرحت عطاءً كبيرًا لبناء 3401 وحدة استيطانية في المنطقة المسماة (E1) شرق القدس المحتلة.
وأشار شعبان في بيان صحفي أمس، إلى أن هذه الخطوة تشكّل تطورًا بالغ الخطورة في تداعيات تسارع الاعتداء على الأراضي الفلسطينية من خلال مخططات الاستيطان.
وأكد انتقال سلطات الاحتلال العملي من مرحلة التخطيط والمصادقة إلى المرحلة التنفيذية فيما يخص هذا المخطط.
وبين أن هذا المخطط هو أحد أخطر المخططات الاستيطانية التي جُمدت شكليًا على مدار ثلاثة عقود.
وأوضح أن هذا العطاء يأتي استكمالًا لمخطط "E1" الذي تمت المصادقة عليه في آب/أغسطس من العام 2025 بعد تأجيل دام نحو 30 عامًا بفعل الضغوط الدولية.
ولفت إلى أن الشروع في طرح العطاءات يعني عمليًا فصل القدس عن محيطها الفلسطيني بشكل كامل، وربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بالمدينة، في إطار مشروع "القدس الكبرى"، بما يقوّض أي إمكانية واقعية لقيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا.
وأضاف شعبان أن العام 2025 شهد تصاعدًا غير مسبوق في وتيرة العطاءات الاستيطانية.
وذكر أن سلطات الاحتلال طرحت ما مجموعه 10098 وحدة استيطانية جديدة، كان النصيب الأكبر منها لصالح مستوطنة" معاليه أدوميم" بأكثر من 7000 وحدة، إضافة إلى 900 وحدة لصالح مستوطنة "إفرات" على أراضي محافظة بيت لحم.
وأشار إلى طرح 700 وحدة في مستوطنة "أرئيل" على أراضي سلفيت، وغيرها من العطاءات التي تعكس توجهاً منظماً لتعميق السيطرة الاستيطانية على الأرض الفلسطينية.
ولفت إلى أن طرح هذه العطاءات لا يمكن فصله عن السياق السياسي العام لحكومة الاحتلال، التي تمضي قدمًا في فرض وقائع استيطانية دائمة عبر أدوات التخطيط والبناء والتشريع، وتحويل الاستيطان من سياسة زاحفة إلى مشروع ضم فعلي معلن، يتم تنفيذه تحت غطاء قانوني وإداري.
وحذّر من أن ما يجري في منطقة "E1" يمثل نقطة تحول خطيرة في المشهد الاستعماري الإسرائيلي.
ودعا شعبان المجتمع الدولي إلى تجاوز بيانات القلق اللفظية، واتخاذ خطوات عملية لوقف إجراءات الاحتلال.
واعتبر أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، وتقوّض بشكل مباشر فرص السلام والاستقرار في المنطقة.

الأمم المتحدة: "إسرائيل" تنتهك القانون الدولي وتمارس نظامَ فصلٍ عنصريٍّ ممنهجًا ضد الفلسطينيين

جنيف/ فلسطين:
حذر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أن "إسرائيل" تنتهك القانون الدولي، الذي يلزم الدول بحظر القضاء على الفصل العنصري، والتمييز القائم على الفصل.
وأشار التقرير أمس، إلى أن "التمييز المنهجي ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل مصدر قلق طويل الأمد، وأن الوضع تدهور بشكل حاد منذ كانون الأول/ ديسمبر 2022 على الأقل".
وخلص التقرير إلى أن سلطات الاحتلال تعامل المستوطنين والفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية "بموجب منظومتين قانونيتين وسياسيتين منفصلتين، ما يؤدي إلى معاملة غير متكافئة في طيف واسع من القضايا الجوهرية، بما في ذلك حرية الحركة والوصول إلى الموارد مثل الأرض والمياه".
وأضاف أن "الفلسطينيين ما زالوا يتعرضون لاستيلاء واسع النطاق للأراضي وحرمانهم من الوصول إلى الموارد، وقد أدى ذلك إلى تجريدهم من أراضيهم ومنازلهم، إلى جانب أشكال أخرى من التمييز المنهجي، بما في ذلك الملاحقة الجنائية أمام محاكم عسكرية تنتهك خلالها بشكل ممنهج حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة".
وخلص التقرير إلى "وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الفصل والعزل وإخضاع الفلسطينيين يقصد به أن يكون دائما، بهدف الإبقاء على اضطهادهم وهيمنتهم، ويجد أن الأفعال المرتكبة بقصد الحفاظ على مثل هذه السياسة تشكل انتهاكا للمادة 3 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)، التي تحظر الفصل العنصري ونظام الأبارتهايد".
وذكر التقرير أنه "منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وسّعت الحكومة الإسرائيلية استخدام القوة غير المشروعة والاحتجاز التعسفي والتعذيب، وقمع المجتمع المدني، وفرضت قيودا غير مبررة على حرية الإعلام، وقيودا شديدة على الحركة، إلى جانب توسيع الاستيطان والانتهاكات المرتبطة به في الضفة الغربية المحتلة، ما شكل تدهورا غير مسبوق في وضع حقوق الإنسان هناك".
وتابع "أن ذلك يتفاقم بفعل استمرار وتصاعد عنف المستوطنين، في كثير من الحالات بموافقة ودعم ومشاركة القوات الإسرائيلية".
ولفت التقرير إلى أن "المنظومة القضائية العسكرية المطبقة على الفلسطينيين توفر حماية معدومة لحقوق الإنسان مقارنة بالقانون المدني الإسرائيلي الذي يمنح حماية أكبر بكثير للمستوطنين ويؤكد أن المنظومة تشكل أداة رئيسية للسيطرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة".
ووثق التقرير "اتجاهات تتعلق بعمليات قتل غير مشروعة وأشكال أخرى من عنف الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين، ويتضمن العديد من الأمثلة على استخدام القوة المميتة عمدا عندما لا تكون مبررة، وبطريقة تمييزية ضد الفلسطينيين، وبنية ظاهرة للقتل".
وتطرق التقرير إلى إطلاق جيش الاحتلال في 28 كانون الثاني/يناير 2025، النار صوب الطفل صدام حسين رجب والبالغ من العمر (10 أعوام) الذي استشهد متأثراً بجروحه في 7 شباط/ فبراير من العام ذاته.

مرصد الاستيطان.. منصة جديدة لتوثيق اعتداءات المستوطنين بالضفة

رام الله/ سند:
أطلق مرصد الاستيطان عمله الإعلامي المتخصص في متابعة وتوثيق انتهاكات المستوطنين بحق الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم في الضفة الغربية ومدينة القدس، بهدف بناء صورة دقيقة وشاملة عن الاعتداءات الاستيطانية المستمرة.
وقال مدير المرصد نصير أبو ثابت لوكالة سند للأنباء، أمس، إن المرصد سيعمل على رصد الاعتداءات عبر جمع المعلومات الميدانية وإصدار أرقام وإحصائيات وتقارير دورية توضح حجم الانتهاكات وتوزيعها الزماني والمكاني.
وأوضح أن تدشين المرصد يأتي في مرحلة شديدة الحساسية، مع تصاعد هجمات المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، التي تجاوزت الطابع الفردي لتصبح نمطًا منظمًا يستهدف الفلسطيني وأرضه وممتلكاته.
وأضاف أبو ثابت أن المرصد يسعى إلى كشف هذه الانتهاكات للرأي العام المحلي والدولي من خلال التوثيق المهني، وتزويد وسائل الإعلام بتقارير يومية وأسبوعية وشهرية تنقل حقيقة الجرائم الجارية في الضفة والقدس وكل الأراضي الفلسطينية.
وبشأن آلية العمل لفت أنها ستعتمد على نظام توثيق مزدوج يشمل راصدين ميدانيين يوثقون الأحداث بشكل يومي باستخدام الكاميرات والهواتف المحمولة، إلى جانب مساهمات المواطنين والناشطين عبر المجموعات الإخبارية ومنصات التواصل الاجتماعي.
ورأى أبو ثابت، أن إشراك المواطنين يضمن مرونة التوثيق والوصول إلى مناطق يصعب على الفرق الميدانية الوصول إليها، ويساعد في تسريع جمع البيانات وتحقيق تغطية أوسع لمختلف الاعتداءات.
وشدد على أولوية دقة المعلومات من خلال الاعتماد على التوثيق المرئي من مصادر متعددة، والتحقق من المواد الواردة ومقارنتها، بالإضافة إلى تدريب الراصدين على أساليب التوثيق المهني لتعزيز المصداقية.
وأكد أنّ الإعلام يشكل أداة أساسية في مواجهة الانتهاكات الاستيطانية عبر التقارير الموضوعية، معتبرًا المرصد حلقة وصل مهمة بين الميدان ووسائل الإعلام المحلية والدولية.
ودعا المواطنين إلى الانخراط في عملية التوثيق عبر إرسال الصور والفيديوهات والمعلومات من خلال منصات التواصل الاجتماعي أو رقم واتساب مخصص، لافتًا إلى قرب إطلاق موقع إلكتروني خاص لتسهيل عملية التوثيق.
ووجّه أبو ثابت في ختام المقابلة رسالة للمجتمع الدولي مفادها أن الاستيطان في الضفة الغربية والقدس يشهد تصاعدًا غير قانوني وغير مسبوق، ويتمدد ضمن سياسة ضم صامتة تفرض واقعًا جديدًا قائما على سلب الأرض وتهجير الفلسطينيين.
ويأتي الإعلان عن انطلاق مرصد الاستيطان في ظل تصاعد ملحوظ في اعتداءات المستوطنين خلال العام الماضي، إذ أفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن الضفة الغربية سجلت خلال عام 2025 نحو 23 ألفًا و827 اعتداءً ارتكبها الجيش والمستوطنون بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم.
وأسفرت هذه الاعتداءات عن استشهاد 14 فلسطينيًا، وإشعال 434 حريقًا في الممتلكات والحقول، بينها 307 حرائق في ممتلكات خاصة و127 حريقًا في أراض زراعية.
فيما تسبب إرهاب المستوطنين في تهجير 13 تجمعًا بدويًا منذ مطلع العام الماضي، تضم 197 عائلة بواقع 1090 فردًا، من مناطق شملت دير علا وعين أيوب والمليحات ومغاير الدير وغرب كوبر والمحاريق وجيبيا.
واعتبرت الهيئة في تقريرها السنوي، أن هذه المعطيات تعكس تصعيدًا غير مسبوق في سياسات الاحتلال خلال عام 2025، وتؤكد وجود مشروع متكامل يستهدف الأرض والإنسان الفلسطيني ويقوض أي إمكانية للتوصل إلى حل سياسي عادل.
من جهتها، حذّرت الأمم المتحدة عبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" ومفوضية حقوق الإنسان من الارتفاع الحاد في وتيرة هجمات المستوطنين خلال العامين الأخيرين.
وأكدت التقارير الأممية أن هذه الاعتداءات تسببت بسقوط شهداء فلسطينيين، وألحقت أضرارًا واسعة بالممتلكات الخاصة والبنية الزراعية، وأسهمت في تهجير تجمعات فلسطينية، خصوصًا التجمعات البدوية في مناطق الأغوار ووسط الضفة.
وأشارت إلى أن جزءًا كبيرًا من الاعتداءات يحدث بحضور قوات الاحتلال أو في ظل غياب الحماية للفلسطينيين، ما يعزز الإفلات من العقاب ويدفع نحو مزيد من العنف.
وتناولت وسائل إعلام إسرائيلية، أبرزها صحيفة "هآرتس"، تصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية في العامين الماضيين، مشيرة إلى ارتفاع عدد الشكاوى الفلسطينية مقابل تراجع واضح في فتح التحقيقات بحق المعتدين.
وأكدت أن المنظمات الحقوقية الإسرائيلية تصف ما يحدث بأنه مؤشر على خلل بنيوي في تطبيق القانون عند التعامل مع اعتداءات المستوطنين.
ويرى مراقبون أن تصاعد هجمات المستوطنين بعد حرب غزة يعكس تحولات سياسية وأمنية داخل "إسرائيل"، أسهمت في منح التيارات الاستيطانية المتطرفة مساحة أوسع للحركة، وسط تحذيرات من أن استمرار هذا النهج قد يؤدي إلى انفجار أوسع للأوضاع.

د. فايز أبو شمالة

سوريا الجريحة داخل حظيرة التطبيع

لا يتشكك عاقل في وضع سوريا الصعب، وأنها خارجة من أتون حرب أهلية، وأنها في عين عاصفة التمزيق والتقسيم، وأن أوضاعها الاقتصادية والمعيشية والأمنية بحاجة إلى ترميم الجراح، وتصليب المواقف، والاستناد إلى جدار صلب من الترابط الداخلي، والتوافق الاجتماعي، وما أحوج سوريا في هذه الحالة إلى مهادنة الأطراف المتربصة بها، بهدف الخروج من عنق الزجاجة، لتعيد صياغة مستقبلها وفق مشيئة أهلها.
وبالرغم من تفهم الحالة السورية الراهنة، فإن الانزلاق السوري الخطير والرهيب إلى حضن السياسة الأمريكية، ومن ثم إلى حسن الجوار والتطبيع مع العدو الإسرائيلي، لا يصب في مصلحة المجتمع السوري، ولا يخدم شعوب المنطقة بشكل عام، ولا يرفع العدوان الإسرائيلي المتربص بالأرض السورية، والساعي إلى تدمير مكونات الحياة داخل سوريا.
وكي نضع النقاط على الحروف، إليكم هذه الفقرة التي تصدرت البيان السوري الإسرائيلي الأمريكي، التي تقول:
اتفق الطرفان على إنشاء آلية تنسيق مشتركة -خلية اتصالات مخصصة- لتسهيل التنسيق الفوري والمستمر بشأن تبادل المعلومات الاستخباراتية، وخفض التصعيد العسكري، والانخراط الدبلوماسي، والفرص التجارية، تحت إشراف الولايات المتحدة".
البيان يؤكد أن سوريا والعدو الإسرائيلي قد دخلا مرحلة التنسيق الأمني، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وهذا بحد ذاته طعنة غدر في خاصرة الشعب السوري الذي بات تحت رحمة الأمن الإسرائيلي.
أما الانخراط الدبلوماسي فلا يعني إلا إقامة علاقات دبلوماسية مع العدو، وتبادل السفراء، ولاسيما أن الفقرة التالية تتحدث عن تبادل تجاري وطبي وغير ذلك من مؤشرات التطبيع مع العدو الإسرائيلي.
لقد دخلت سوريا العربية إلى مربع العلاقات الحميمية مع العدو الإسرائيلي، وبرعاية أمريكية، في الوقت الذي يؤكد نتنياهو أنه يعيد ترتيب المنطقة وفق المصالح الإسرائيلية، وبعد حرب الإبادة الجماعية ضد أهل غزة، وبعد عدوان إسرائيلي إرهابي ضد لبنان وسوريا نفسها، وضد العراق وضد اليمن وضد إيران، وكأن سوريا تقدم المكافأة للعدو الإسرائيلي على جرائمه.
لو دققت القيادة السورية بمصير السلطة الفلسطينية، التي تستجدي رواتب موظفيها من الصهاينة، لما أقدمت على جريمة التنسيق الأمني مع العدو.
ولو دققت القيادة السورية بما حل بمصر، وهي تشتري الغاز من العدو، وقد تردت حالها الاقتصادية والمعيشية بعد كامب ديفيد، لما أقدمت على التواصل مع العدو.
ولو راقبت القيادة السورية حال الشعب العربي الأردني، ومستوى الفقر والمعاناة، وكيف يستجدي شعب الأردن شربة الماء من الصهاينة، لما أقدمت على توقيع أي اتفاقية مع العدو.
وإذا كانت اتفاقية كامب ديفيد سيئة، وإذا كانت اتفاقية أوسلو أسوأ، وإذا كانت اتفاقية وادي عربة الأكثر سوءاً، فإن اتفاقية باريس فاقت كل الاتفاقيات في بؤسها ومردودها السلبي، ولا سيما أن الاتفاقية لم تتطرق إلى أرض الجولان السورية.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة دير البلح الشرعية الابتدائية

إعلان جريدة
صادرة عن محكمة دير البلح الشرعية

إلى المدعى عليه/ إبراهيم محمد إبراهيم المجايدة من برقة وسكان خانيونس سابقاً والمقيم حالياً في ماليزيا ومجهول محل الإقامة فيها الآن يقتضي حضورك إلى محكمة دير البلح الشرعية وذلك يوم الأربعاء الموافق 2026/2/11م الساعة الحادية عشر صباحاً لحلف اليمين الشرعية المطلوبة في الدعوى أساس 2025/1 وموضوعها اثبات طلاق في وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة ضدك من قبل المدعية/ ايمان غازي فايق أبو شاويش من برقة وسكان النصيرات التالي نصها "والله العظيم المنتقم الجبار أنه لا صحة لما ادعته المدعية ايمان غازي فايق أبو شاويش من أنني قد أوقعت عليها طلقة واحة بائنة بينونة صغرى وذلك بتاريخ 2024/11/13م في ساعات المساء وقت المغرب من خلال اتصالي بها هاتفياً عبر الجوال الذي يحمل رقم (0599995995) الخاص بي بقولي لها عبر اتصال هاتفي: (أنت طالق) باللفظ الصريح قاصداً طلاقها وأنا بحالة معتبرة شرعاً وقانوناً غير مكرهاً ولا مدهوشاً واع لما صدر عني فاهماً أقواله وحدث ذلك أثناء تواجدها في منزل أهلها النصيرات - بالقرب من مول الهايبر مول - عمارة جبارة أبو عربان حلفاً شرعياً" وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجر بحقك المقتضى الشرعي والقانوني أصولاً لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/1/5م
قاضي دير البلح الشرعي
القاضي/ أحمد جلال حبيب

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة الحسنات- دير البلح

تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ حمد عابد حمد الحسنات قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة الحسنات - دير البلح، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

قبل المطر.. ذاكرة الخوف الجماعية تسيطر على سكان غزة

غزة/ صفاء عاشور:

في قطاع غزة لم يعد المطر مجرد ظاهرة طبيعية، بل تحوّل إلى رمز للخوف والقلق المستمرين. فالسكان يعيشون حالة ترقّب نفسي دائم مع اقتراب أي منخفض جوي، في تجربة ترسّخت بعد حرب الإبادة الجماعية التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي قبل عامين، وما خلّفته من نزوح جماعي، وفقدان للمنازل، وعيش عشرات الآلاف في ظروف قاسية داخل خيام ومساكن متهالكة.

روزان عياد (38 عامًا) تقول: "كلما سمعت أن منخفضًا جويًا قادمًا أشعر بالخوف فورًا. في العام الماضي غرقت خيمتي عندما كنت نازحة في دير البلح، واضطررت للوقوف وسط البرد والمطر، ولم أعرف ماذا أفعل مع أولادي وزوجي حينها".

وتضيف عياد لصحيفة "فلسطين": "بعد عودتي إلى مدينة غزة نصبنا خيمتنا بالقرب من منطقة الجوازات، ومع كل منخفض ينتابني الرعب من تكرار تجربة الغرق مرة أخرى، وأظل أتابع أخبار الطقس يومًا بيوم، حتى قبل اقتراب المنخفض من غزة".

أما عائشة شملخ (45 عامًا)، فتوضح أن العيش داخل الخيمة يشعرها بالعجز التام عن حماية أطفالها من المرض، وهو عجز تحوّل مع الوقت إلى حالة دائمة من القلق والخوف.

وتبيّن، لـ"فلسطين"، أن عدم وجود أي خيارات لمواجهة المنخفضات خلال فصل الشتاء يزيد الضغط النفسي عليها، ويجعلها تعيش حالة من عدم الاستقرار العاطفي، ينعكس بدوره على تعاملها مع المحيطين بها.

وتنوّه شملخ إلى أن خوفها لا ينبع فقط من تجربتها الشخصية، بل من القصص والأخبار التي تسمعها خلال المنخفضات الجوية، وما يتعرّض له النازحون من تطاير الخيام وغرقها، بل وحتى استشهاد بعضهم نتيجة البرد القارس.

من جانبها، توضح الأخصائية النفسية سهام أصليح أن الخوف شعور طبيعي يحمي الإنسان، لكنه في غزة تحوّل إلى خوف مكتسب، مرتبط بتجارب الحرب السابقة والظروف القاسية المتكررة.

وتقول، لـ"فلسطين": "الخوف من المنخفضات الجوية ليس شعورًا عفويًا، بل هو نتاج تجارب مؤلمة سابقة، حيث غرقت الخيام، وفقد الناس ما تبقى لديهم من أثاث، وأصيب الأطفال بأمراض مختلفة، وتوفي بعضهم بسبب البرد والمياه. لذلك بات السكان ينظرون إلى أي منخفض كأنه حرب جديدة قد تفقدهم أحد أفراد الأسرة أو ما تبقى من ممتلكاتهم".

وتشير أصليح إلى أن هذا الخوف يسبقه شعور دائم بالقلق حتى قبل هطول المطر، نتيجة الذاكرة الجمعية للأحداث السابقة، مثل فيضان البحر، وغرق الخيام، وانهيار بعض المباني على ساكنيها.

وتضيف: "هذه الحالة تُعرف نفسيًا بحالة التأهّب، حيث يتفاعل الناس مع تكرار المواقف المؤلمة، حتى وإن لم يعيشوها شخصيًا، بل سمعوا بها أو شاهدوها لدى أقاربهم أو جيرانهم".

وتوضح أن من أبرز مظاهر الخوف النفسي القلق، والذي يظهر بوضوح لدى مختلف الفئات العمرية؛ فعند الأطفال يتجلى في التبول اللاإرادي، والفزع أثناء النوم، والكوابيس المتكررة.

أما لدى النساء، فتتمثل الأعراض في الشعور بعدم القدرة على إدارة الأزمات، وزيادة التوتر النفسي، وضعف القدرة الجسدية. بينما يعاني كبار السن من شعور بالعجز وتحميل أنفسهم عبئًا نفسيًا إضافيًا خوفًا على المحيطين بهم.

وتؤكد أصليح أن الجميع يعيش حالة من القلق واليأس المستمر، والخوف من فقدان الأحبة أو ما تبقى من الممتلكات، إلا أن الفئات الأكثر هشاشة نفسيًا هم الأطفال والنساء وكبار السن، حيث يعاني كل منهم من القلق والخوف بأشكال مختلفة.

وتنبّه الأخصائية النفسية إلى أن فرص التعافي ما تزال محدودة، وتتطلب جهودًا مشتركة على عدة مستويات، تشمل المتابعة النفسية الفردية للأشخاص الأكثر تأثرًا، وتهيئة ظروف مادية واجتماعية مناسبة للتخفيف من حدة الضغط النفسي.

وتضيف: "يتطلب الأمر كذلك دورًا فاعلًا من المؤسسات المحلية والدولية، من خلال تنظيم ورش توعوية، وتقديم خدمات اجتماعية ونفسية، وتوفير مأوى آمن وظروف معيشية مستقرة، للحد من حالة الخوف المستمرة".

في غزة، أصبح الخوف من المطر جزءًا من الحياة اليومية، يعكس الأثر العميق لحرب الإبادة على الذاكرة النفسية الجماعية. وبينما يحاول السكان التكيّف مع واقع مليء بالمخاطر، تبقى الحاجة ماسّة إلى خطط وقائية نفسية، وملاجئ آمنة، ودعم اجتماعي مستمر، للتخفيف من وطأة القلق والخوف، خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة.

مرضى بلا علاج.. حرب الإبادة والحصار يدفعان النظام الصحي في غزة إلى الهاوية

غزة/ عبد الرحمن يونس:

في قطاع غزة لم يعد توصيف "الأزمة الصحية" كافيًا لفهم حجم الكارثة المتفاقمة؛ إذ وصلت المنظومة الطبية إلى حافة الانهيار الكامل، بعد أكثر من عامين من حرب الإبادة الجماعية، والحصار المشدد، وإغلاق المعابر، ومنع إدخال المساعدات الطبية، فضلًا عن حرمان آلاف المرضى والجرحى من حقهم في العلاج خارج القطاع.

واقعٌ بات فيه المرض حكمًا بالإعدام البطيء، في حين تقف الطواقم الطبية عاجزة أمام سياسة ممنهجة تستهدف تفكيك النظام الصحي، وسط صمت دولي ثقيل يزيد المأساة عمقًا.

وحذّرت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة من حالة استنزاف غير مسبوقة أصابت المنظومة الصحية، حدّت بشكل خطير من قدرتها على تقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية، وفق ما أكده مدير دائرة الرعاية والصيدلة، الدكتور علاء حلس.

وقال حلس، لصحيفة "فلسطين"، إن النقص الحاد في الأدوية والمستهلكات الطبية يهدد بتوقف وتأثر نحو 10 آلاف عملية جراحية، في ظل استمرار الاحتلال في منع إدخال المساعدات وفق الاحتياجات الفعلية للمستشفيات.

وأوضح أن 321 صنفًا من الأدوية الأساسية مفقودة، بنسبة عجز بلغت 52%، فيما وصلت نسبة العجز في المستهلكات الطبية إلى 71%، إضافة إلى عجز بلغ 59% في الفحوصات المخبرية وبنوك الدم، ما يضع الخدمات الصحية أمام خطر الشلل التام.

غير أن الصورة الأشد قتامة تتجلى في تصريحات مدير الإغاثة الطبية في قطاع غزة، الدكتور محمد أبو عفش، الذي وصف الواقع الصحي والإنساني بأنه بلغ مرحلة "الكارثة الشاملة"، محذرًا من أن القطاع يسير بخطى متسارعة نحو انهيار كامل ومجهول العواقب.

وشدد أبو عفش، لـ"فلسطين"، على أن منع الاحتلال إدخال المساعدات الطبية والوقود والمستلزمات الأساسية ليس نتيجة عجز إداري أو ظروف طارئة، بل سياسة متعمدة تهدف إلى تقويض مقومات الحياة داخل القطاع ودفع السكان قسرًا نحو التهجير.

وأوضح أن غزة تعيش كوارث متداخلة لا تقتصر على الجانب الصحي، بل تشمل الجوانب البيئية والغذائية والمائية، وانعدام المأوى. وأشار إلى أن المؤسسات الإغاثية تمتلك القوافل والمستلزمات، لكنها تصطدم بما وصفه بـ"التنسيق العقيم"، حيث لا يسمح الاحتلال إلا بدخول قاطرة واحدة من أصل كل عشر قاطرات، فيما يتم رفض 49 طلب تنسيق من أصل 50، وهو نهج مستمر منذ أكثر من أحد عشر شهرًا.

وأضاف أبو عفش أن هذا التعطيل المنهجي أدى إلى توقف العمليات الجراحية، وانعدام الأدوية الأساسية، وارتفاع أعداد الوفيات اليومية، لا سيما بين الأطفال والنساء وكبار السن ومرضى الأمراض المزمنة. وحذّر من أن استمرار منع التحويلات العلاجية إلى الخارج يعني عمليًا الحكم بالموت على آلاف المرضى الذين لا تتوفر لهم أي خيارات علاجية داخل القطاع، مؤكدًا أن أي توقف في دعم المؤسسات الدولية للطواقم الطبية الفلسطينية سيقود إلى "الانهيار الكامل" لما تبقى من المنظومة الإنسانية.

وفي السياق ذاته، أكد مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، أن إغلاق معبر رفح يفاقم الكارثة الصحية، مشيرًا إلى وجود أكثر من 22 ألف مريض وجريح بحاجة عاجلة للسفر للعلاج خارج القطاع، إضافة إلى أكثر من نصف مليون عملية جراحية مطلوبة تفوق قدرة النظام الصحي المنهك. وأوضح أن الاحتلال يستخدم ذرائع واهية لإدامة الإغلاق، متنقلًا من مبرر إلى آخر لتعميق الحصار وتأزيم الواقع الإنساني.

وتنعكس هذه السياسات مباشرة على حياة المرضى. فالحاج أحمد الأغا (62 عامًا)، مريض قلب من مدينة غزة، يقول إن الحصول على دوائه اليومي أصبح رحلة شاقة بين الصيدليات الفارغة. "أي انقطاع في الدواء قد يقتلني"، يقول بمرارة، مضيفًا أن القلق بات يرافقه أكثر من المرض نفسه.

أما محمود الأسود (23 عامًا)، المصاب بجروح بالغة جراء القصف الإسرائيلي على منزله في مخيم الشاطئ، فيؤكد أن حالته تتطلب علاجًا تخصصيًا خارج غزة غير متوفر محليًا. "أشعر أنني أحتضر ببطء، أنتظر فتح المعبر كما ينتظر الغريق طوق النجاة"، يقول محمود.

وفي مركز غسيل الكلى بمستشفى الشفاء المدمر بمدينة غزة، يجلس يوسف أبو العمرين (40 عامًا)، مريض فشل كلوي، وقد أنهكه البرد ونقص الأدوية. يروي أن تقليص جلسات الغسيل ونقص المستلزمات الطبية يضاعفان معاناته اليومية. "نعيش على حافة الموت، ليس بسبب المرض فقط، بل بسبب الحصار"، يقول بصوت خافت.

وبعد أكثر من عامين على حرب الإبادة، لم يعد انهيار النظام الصحي في غزة احتمالًا مستقبليًا، بل واقعًا يتكرّس يومًا بعد يوم. وبين أرقام العجز، وشهادات المرضى، وتحذيرات المختصين، يبقى السؤال مفتوحًا: إلى متى سيبقى مرضى غزة رهائن للحصار؟ وإلى متى سيواصل العالم تجاهل كارثة إنسانية تُرتكب على مرأى ومسمع منه؟

تدمير أجهزة الأشعة في «الشفاء» يهدد حياة المرضى

غزة/ عبد الله التركماني:

في أحد أروقة مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وقف طبيب الطوارئ عبد الرحيم العدوي محدّقًا في جسد سيدة مسنّة تعاني ضيقا حادا في التنفس. كانت أنفاسها متقطعة، وملامح الاختناق ترتسم على وجهها الشاحب، في حين ترتفع صفارات أجهزة المراقبة من حولها. طلب الطبيب إجراء صورة أشعة عاجلة للصدر، لكنه سرعان ما تراجع عن الطلب، ليس لعدم الحاجة الطبية، بل لأن جهاز الأشعة لم يعد متوافرًا.

يقول العدوي لصحيفة "فلسطين": "في الظروف الطبيعية، تُعد صورة الأشعة أول إجراء نطلبه في حالة كهذه. نحتاج لمعرفة ما إذا كان هناك التهاب رئوي، أو تجمع سوائل، أو نزيف، أو جلطة. اليوم نعمل كأننا معصوبو الأعين، بعدما دمّر جيش الاحتلال مختبراتنا وأجهزة الأشعة الأساسية".

السيدة، التي تجاوزت السبعين عامًا، كانت تعاني مرضا قلبيا مزمنا، إلا أن التدهور المفاجئ في حالتها أربك الطاقم الطبي. فدون صورة أشعة، لم يعد واضحًا إن كان ضيق التنفس ناتجًا عن فشل قلبي، أو التهاب رئوي حاد، أو ارتشاح سوائل في الصدر، أو حتى جلطة رئوية قد تكون قاتلة.

"لكل تشخيص علاج مختلف تمامًا"، يضيف الطبيب بقلق واضح، "والخطأ هنا لا يعني تدهور الحالة فحسب، بل قد يعني الوفاة. ومع ذلك، نحن مضطرون لاتخاذ القرار اعتمادًا على التخمين والفحص السريري فقط".

جلس الطبيب للحظات إلى جانب سرير المريضة، واضعًا سماعته على صدرها، محاولًا التقاط أصوات الرئتين وسط الضجيج. قدّم لها الأكسجين، وبدأ بعلاج تجريبي، مدركًا أن أي تأخير أو خطأ قد يكون الأخير.

"هذا أصعب ما نواجهه اليوم"، يقول العدوي، "أن نقرّر العلاج دون دليل بصري. فالطب الحديث قائم على الصورة، ونحن حُرمنا منها بالكامل".

لم يكن مجمع الشفاء الطبي مجرد مستشفى لمعالجة المرضى خلال حرب الإبادة الإسرائيلية، بل تحوّل إلى محور للصراع نفسه وهدف متكرر للهجمات العسكرية، ما جعله ينتقل من أكبر منشأة صحية في القطاع إلى رمز للدمار والمعاناة.

وتعرّض المستشفى لعمليات اقتحام متكررة نفذها جيش الاحتلال خلال الحرب، تخللتها إعدامات ميدانية بحق طواقم طبية ومرضى، واعتقالات طالت أطباء ومسؤولين إداريين، من بينهم مدير المستشفى الذي احتُجز لأسابيع طويلة قبل الإفراج عنه دون توجيه تهم رسمية.

كما استخدمت قوات الاحتلال الطواقم الطبية كـ"دروع بشرية" أثناء الاقتحامات، إلى جانب تدمير المعدات الطبية، وتعطيل الأجهزة الحيوية، وقطع الكهرباء عن الأقسام الحرجة، ما أدخل المستشفى في حالة شلل تشخيصي وعلاجي حاد.

"الجهاز معطّل"

محمد الزعيم (27 عامًا) وصل إلى مستشفى الشفاء وهو يعرج على ساقه اليمنى بعد تعرّضه لإصابة أثناء عمله في أحد أسواق غزة. كان الألم ينهش ساقه منذ ساعات، وقد أنهكه التعب، لكنه كان يأمل أن تساعده صورة الأشعة في معرفة حجم الإصابة.

عند وصوله إلى قسم الأشعة، اصطدم بواقع صادم. يقول الزعيم لصحيفة فلسطين: "جئت وأنا أعتمد على الأشعة لمعرفة حجم الضرر في ساقي، لكنهم أخبروني بصراحة أن الجهاز معطّل ولا يمكن إجراء أي تصوير. شعرت بعجز كبير، وبحجم الدمار الذي خلّفته الحرب، حتى بعد انتهائها".

ويضيف، وهو يحاول رفع ساقه بحذر: "كنت مستعدًا لتحمّل الألم، لكن كل خطوة كانت موجعة. الطبيب يريد اتخاذ قرار العلاج، لكنه لا يعرف حجم الكسر ولا يستطيع رؤية ما يحدث داخل العظام. شعرت بخوف حقيقي من أن يكون هناك نزيف داخلي غير مكتشف، وأن يتحوّل أي خطأ إلى خطر قاتل".

يصف الزعيم شعوره بالإحباط قائلًا: "غادرت المستشفى وأنا أشعر أن جسدي أصبح أثقل من الألم نفسه. كل ما أردته هو معرفة حجم إصابتي، لكن الحرب حرمتني حتى من هذا الحق البسيط".

ودعا الزعيم المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية إلى التدخل العاجل لإعادة تشغيل أجهزة الأشعة، مؤكدًا أن "كل يوم تأخير يعني مزيدًا من المعاناة، وإصابات قد تتحوّل إلى إعاقات دائمة، وأحيانًا إلى وفاة".

قرارات عالية الخطورة

بحسب إدارة مستشفى الشفاء، فإن تدمير الاحتلال الإسرائيلي لأجهزة الأشعة والتصوير الطبي حرم مئات المرضى يوميًا من التشخيص الدقيق، وحوّل أقسام الطوارئ إلى ساحات لاتخاذ قرارات طبية عالية الخطورة، لا سيما لكبار السن ومرضى الأمراض المزمنة.

ويؤكد محمد مطر، رئيس قسم الأشعة في مستشفى الشفاء، أن ما يجري داخل المستشفى "ليس مجرد نقص فني، بل انهيار تشخيصي كامل". ويضيف: "الأشعة ليست رفاهية، بل هي عين الطبيب. وعندما تُدمَّر هذه العين، يصبح كل قرار علاجي احتمالًا مفتوحًا على الخطأ".

وتابع مطر: "في اليوم الواحد نواجه عشرات الحالات التي كان بالإمكان إنقاذها بسهولة لو توفرت أجهزة الأشعة. بعض المرضى يصلون إلينا، ونحن مضطرون لتخمين طبيعة إصاباتهم اعتمادًا على الفحص الجسدي فقط، وهذا وضع غير إنساني".

وأضاف: "كبار السن وذوو الأمراض المزمنة هم الأكثر تضررًا. نشاهد حالات فشل قلبي، والتهابات حادة، وكسور داخلية، وكل واحدة منها تحتاج صورة دقيقة. وبدونها يصبح العلاج تجريبيًا وقد يضاعف المخاطر".

ويبيّن مطر أن الأطباء يشعرون بحالة عجز شديدة، قائلًا: "نحن متدرّبون على اتخاذ القرارات الطبية بناءً على الأدلة، لكن اليوم يعتمد كل شيء على الحدس والفحص اليدوي. هذا لم يعد طبًا، بل مقامرة بحياة الناس".

وختم مطر بنداء عاجل: "نناشد المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية التحرك الفوري لإدخال أجهزة الأشعة إلى مستشفى الشفاء. فكل يوم تأخير يعني أرواحًا تُفقد، ومرضى يُحرمون من فرصة النجاة".

أبو ارشيد لـ "فلسطين": (إسرائيل) تعرقل الانتقال للمرحلة الثانية والضمانة الأمريكية "متواطئة"

واشنطن- غزة/ نور الدين صالح:

أكد الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات_ واشنطن، أسامة أبو ارشيد أن (إسرائيل) تمثل المعطّل المركزي والأساسي للانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مشيراً إلى أن حكومة الاحتلال لا تخفي دورها في التعطيل، بل تبرره بذريعة ملف الأسرى ونزع سلاح المقاومة الفلسطينية.

وأوضح أبو ارشيد لصحيفة "فلسطين"، أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يربط بشكل مباشر الدخول في المرحلة الثانية بجملة من الشروط، أبرزها نزع سلاح حركة حماس بشكل كامل، وتفكيك قدراتها العسكرية والسلطوية، إضافة إلى استعادة جثة الأسير الإسرائيلي الأخيرة، وهي شروط قال إنها لم تكن واردة بهذا الشكل في بنود الاتفاق.

وبيّن أن نتنياهو يكرر مزاعم حول امتلاك المقاومة الفلسطينية الآلاف من المقاتلين والأسلحة، مستخدماً ذلك لتبرير المماطلة وعرقلة تنفيذ الاستحقاقات المتفق عليها.

وأشار أبو ارشيد إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار يتكون عملياً من عشرين بنداً، لكنه يفتقر إلى ضمانات حقيقية تلزم الاحتلال بتنفيذه، موضحاً أن الضمانة الأساسية التي عُوّل عليها منذ البداية كانت الضمانة الأمريكية.

ولفت إلى أن المقاومة الفلسطينية طالبت خلال المفاوضات بوجود آليات واضحة ومحطات مرحلية لقياس التقدم في تنفيذ الاتفاق، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي رفض ذلك وواصل سياسة المماطلة.

وبيّن أن ما سُمي بالضمانة الأمريكية تمثل في تعهد شخصي من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، جرى نقله رسمياً إلى المقاومة الفلسطينية خلال لقاءات ضمت المفاوض الفلسطيني مع كل من ويتكوف وكوشنر في شرم الشيخ، مؤكداً أن هذه الضمانة بقيت سياسية وإعلامية أكثر منها عملية أو ملزمة.

واعتبر أبو ارشيد أن الوسطاء الإقليميين يظهرون موقفاً ضعيفاً، في حين أن الموقف الأمريكي متواطئ بشكل كامل مع الرؤية الإسرائيلية.

وفي قراءته للموقف الأمريكي، أوضح أبو ارشيد أن إدارة ترامب ترغب في إنجاح الاتفاق لأسباب تتعلق أولاً بشخصية ترامب نفسه، الذي يسعى إلى تسجيل إنجازات كبرى تُغذي ما وصفه بـ"الأنا المتضخمة"، من خلال الترويج لفكرة إنهاء حروب تاريخية، ومن بينها ما يدّعيه بشأن غزة.

أما السبب الثاني، وفق أبو ارشيد فيكمن في رغبة الولايات المتحدة بفتح أفق سياسي جديد في المنطقة، يسمح بتوسيع اتفاقات "ابرهام"، خصوصاً عبر استقطاب السعودية، التي تشترط هدوءاً مستداماً في قطاع غزة ووجود أفق موثوق نحو قيام دولة فلسطينية، ولو على مستوى الخطاب السياسي.

وأضاف أن الإدارة الأمريكية ترى أن (إسرائيل) خرجت منتصرة من الحرب، وأن المرحلة الحالية هي مرحلة "الحصاد السياسي"، وهو ما عبّر عنه ترامب في خطاب سابق بالكنيست حين تبنّى مقولة "السلام من خلال القوة".

وشدد أبو ارشيد على أن حسابات نتنياهو تختلف، إذ تحكمها اعتبارات شخصية وانتخابية وأيديولوجية، تتمثل في تطرفه وسعيه لتصفية قطاع غزة بالكامل، ومن ثم الانتقال إلى الضفة الغربية، إضافة إلى الحفاظ على تحالفاته الداخلية في عام انتخابي حساس.

وحول توقيت الدخول للمرحلة الثانية، أشار أبو ارشيد إلى وجود تفاهم ضمني بين الإدارة الأمريكية وحكومة نتنياهو على أن يكون منتصف الشهر الحالي موعداً للإعلان، أو تأجيله إلى مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في 23 يناير، حيث يُفترض أن يُعلن ترامب عن ترتيبات سياسية وأمنية مرافقة، من بينها حكومة تكنوقراط وقوة استقرار دولية، مع التأكيد أن هذه التفاهمات لا تعني بالضرورة أنها ستُنفذ.

وأكد أبو ارشيد أن المقاومة الفلسطينية أوفت بالتزاماتها، وسلمت جميع الجثث والأسرى لديها باستثناء جثة واحدة، تعذر العثور عليها لأسباب لوجستية تتعلق بالدمار الهائل الذي لحق بقطاع غزة.

وأوضح أن الاتفاق لا ينص أصلاً على تسليم الجثث، وأنه لا مصلحة للمقاومة في الاحتفاظ بجثة أسير، خاصة أنها ستستلم في المقابل جثامين أسرى فلسطينيين، ما يسقط الذرائع الإسرائيلية لتعطيل دخول المساعدات وفتح معبر رفح.

وختم أبو ارشيد بالإشارة إلى أن السيناريوهات المقبلة لا تزال مفتوحة، مرجحاً أن العودة إلى حرب إبادة شاملة ليست خياراً مطروحاً حالياً، وإن لم يستبعد تصعيداً محدوداً يستهدف المقاومة.

ودعا الوسطاء، وخصوصاً تركيا ومصر وقطر، إلى الضغط على الإدارة الأمريكية لضمان أن أي نقاش حول السلاح الفلسطيني يكون نتاج توافق وطني فلسطيني، ضمن صيغ خلاقة تحفظ الحقوق الفلسطينية وتمنع الاحتلال من فرض أجندته بالقوة.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾

النمل22

حين تتلمس وجع الواقع خلف زيف الأوراق الملونة، تتبدد أضواء المثالية لتظهر الحقيقة المرة: مسؤولية لا تنفصل عن الميدان، قيادة لا تعيش في برج عاجي، وأمانة لا توكل لمن لا يلمس نبض الأرض. كما قال عمر رضي الله عنه، القيادة الحقيقية هي أن تراه بأم عينك، فتشعر، فتراقب، فتصحح، فتقاتل. وهكذا يكون العَسَسُ مبدأً للإدارة التي لا تقبل إلا صدق الواقع، وجرأة العمل، وحكمة الرقابة، خصوصًا حين تكون غزةُ محرقة لا مجال فيها لخيال الورق، بل ساحتها الوحيدة هي دماء الصامدين، وصرخة الحق التي لا تُخمد، وعيون الحُماة التي لا تغمض.

حين تستمع أو تقرأ تقرير إنجاز من جهات إدارية عليا، تطرب للصورة المثالية التي تُنجز فيها الأعمال، وتُوثّق فيها، والثمار التي تُحصد. وحين يقدّر الله لك زيارة موقع عمل، أو تطّلع على واقع ميداني، تبحث متفحصًا عن المثالية التي رسمتها التقارير الإدارية والإحصائيات النموذجية، فلا تكاد تجد منها شيئًا؛ تتمنى في لحظتها أن تبقى رهين صورة جميلة عايشتها بين أوراق ملونة. المسؤولية والأمانة والأداء العالي لا يستند إلى سياسة تفويض مطلق، وبقاء جهة التنفيذ هي ذاتها جهة التخطيط، وهي ذاتها جهة التقييم، وتبقى الإدارة العليا في برج عالٍ بعيدًا عن ميدان الفعل، فيفقد القائد قدرته على التأثير والإنجاز الحقيقي، ويبقى رهينة الصور الوردية التي ترسمها الأوراق الملونة والأرقام الجافة.

إن مقتضى المسؤولية ما فعله عمر رضي الله عنه، وإطلاقه قاعدة عمل إدارية صلبة: "أرأيتم لو وليت عليكم من هو خيركم، أأكون قد أديت ما علي؟ قالوا: بلى، قال: لا، حتى أرى ماذا يصنع". وفي العرف الإداري المعاصر، القيادة بالتجوال تطبيق لمعنى القيادة الميدانية، أو في تطبيق العرف العمري "العَسَس".

وأن يكون لك عين خارجية كهدهد سليمان {وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ} (النمل: 22) ترقب سلوك الميدان، شيء من الحكمة والرقابة الخارجية؛ وهؤلاء يمكن الاتكاء عليهم أيضًا في متابعة الميدان، وضبط تقارير الإنجاز لتمثل الواقع الحقيقي، خاصة في ظل مشهد بالغ الحساسية والقتامة والتعقيد، والحاجة الملحة في محرقة غزة ووقائعها القاسية الرهيبة وأزماتها المركبة، التي كانت بحاجة إلى متابعة حثيثة، وعمل دؤوب، وشجاعة استثنائية.

مدير جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة رائد الدهشان لـ«فلسطين»:

نعمل بأقل من 7% من قدراتنا بعد تدمير 85% من معداتنا

10 آلاف جثمان تحت الأنقاض يمكن انتشالها خلال ثلاثة أشهر إذا توافرت المعدات

فقدنا 142 شهيدًا و352 جريحًا من طواقم الدفاع المدني خلال أداء واجبهم الإنساني

نُنقذ بأيدٍ فارغة وتحت الاستهداف.. والدفاع المدني في غزة يُترك وحيدًا أمام الكارثة

غزة/ جمال غيث:

قال مدير جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة، العميد الحقوقي رائد الدهشان، إن جهاز الدفاع المدني يواجه واحدة من أخطر وأقسى المراحل في تاريخه، في حرب الإبادة التي يتعرض لها قطاع غزة، والتي لم تكتفِ باستهداف المدنيين ومنازلهم، بل طالت طواقم الإنقاذ والإسعاف ومقرات العمل والمعدات، ما أدى إلى شلل شبه كامل في القدرة التشغيلية للجهاز.

وأوضح الدهشان، في حديثه لصحيفة «فلسطين»، أن الدفاع المدني يحتاج إلى ثلاثة أشهر فقط لاستخراج جميع الجثامين العالقة تحت أنقاض المنازل المدمرة، والمقدّر عددها بنحو 10 آلاف جثمان، في حال سُمح بإدخال المعدات الثقيلة والآليات اللازمة لعمليات البحث والإنقاذ.

وشدد على أن استمرار منع إدخال هذه المعدات سيجعل عملية الانتشال بطيئة للغاية، وقد تمتد إلى أكثر من عشر سنوات، ما يفاقم الكارثة الإنسانية ويُبقي آلاف العائلات في دائرة الانتظار المؤلم.

قدرات شبه معدومة

وبيّن الدهشان أن جهاز الدفاع المدني دخل الحرب وهو يعمل أصلًا بقدرات لا تتجاوز 45%، نتيجة الحصار المستمر منذ أكثر من 17 عامًا، ومنع إدخال سيارات الإطفاء والإنقاذ والمعدات الحديثة.

ومع تصاعد العدوان، فقد الجهاز نحو 85% من معداته، ليعمل اليوم بما لا يزيد عن 5 إلى 7% فقط من قدراته الفعلية قبل الحرب، وفق الدهشان.

وأضاف: «نعمل اليوم بإمكانات بدائية للغاية، وبالأيدي العارية في كثير من الأحيان. فقدنا معظم سيارات الإطفاء، وسلالم الإنقاذ الهيدروليكية، وسيارات الإسعاف، وخزانات المياه، والمعدات الثقيلة القادرة على رفع الكتل الخرسانية».

وأشار إلى أن محافظة غزة، وهي الأكبر من حيث الكثافة السكانية، لم يتبقَّ لديها سوى سيارة إطفاء واحدة، وسيارة إنقاذ واحدة، وسيارة إسعاف واحدة، بعدما كانت قبل الحرب تمتلك خمس سيارات إطفاء، وخمس سيارات إنقاذ، وسلّمًا هيدروليكيًا، وعدة مركبات إسعاف مجهزة بالكامل.

شهداء وجرحى

وكشف الدهشان أن جهاز الدفاع المدني فقد 142 شهيدًا من كوادره خلال أداء واجبهم الإنساني، معظمهم من أصحاب الخبرات الطويلة التي تراكمت على مدى 15 إلى 30 عامًا في مجالات الإنقاذ والإسعاف.

كما أُصيب 352 من أفراد الطواقم بإصابات خطيرة أخرجتهم نهائيًا من الخدمة، تنوعت بين بتر أطراف، وإعاقات دائمة، وإصابات في مناطق حساسة حالت دون عودتهم إلى العمل.

وبيّن أن العدد الإجمالي لطواقم الدفاع المدني، بين إداريين وميدانيين، كان يتراوح بين 800 و900 عنصر على مستوى قطاع غزة، إلا أن فقدان هذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى أحدث خللًا خطيرًا في التوازن المهني وقدرة الجهاز على الاستجابة السريعة لنداءات الاستغاثة.

وقال: «القوانين الدولية واتفاقيات جنيف تكفل الحماية لطواقم الدفاع المدني، لكننا كنا وما زلنا هدفًا مباشرًا؛ استُهدفت مركباتنا ومراكزنا وطواقمنا، رغم ارتدائهم الزي الفسفوري، ورغم التنسيق مع الصليب الأحمر والمؤسسات الدولية».

مقرات مدمرة

وأوضح الدهشان أن جميع مقرات الدفاع المدني الـ17 في قطاع غزة دُمّرت بالكامل خلال الحرب، بما في ذلك خمسة مراكز رئيسية في مدينة غزة، وهي: تل الهوى، الرمال، التفاح، المنطقة الصناعية، ومحيط المدينة.

وأشار إلى أن مدينة رفح لا يوجد فيها انتشار فعلي للطواقم بسبب خلوها شبه الكامل من السكان، وتم دمج القوة في خان يونس والمحافظة الوسطى، مع تقليص الانتشار الجغرافي بسبب الأوضاع الأمنية وخطورة القرب من ما يُعرف بـ«الخط الأصفر».

وأضاف: «لم نعد نعمل وفق المنظومة الدولية أو المعايير المهنية، بل ننتشر وفق ما تفرضه المعطيات الميدانية، بشكل اضطراري وغير منتظم».

جثامين تحت الأنقاض

وفيما يتعلق بالجثامين العالقة تحت الأنقاض، قال الدهشان إن الدفاع المدني تمكن من انتشال نحو 350 جثمانًا فقط حتى الآن، رغم وجود ما يقارب 10 آلاف جثمان لا تزال تحت ركام المنازل المدمرة.

وأوضح أن غالبية هذه الجثامين معروفة للعائلات، وأن ما يتم العثور عليه في كثير من الأحيان هو بقايا عظام، نتيجة مرور وقت طويل وتعذر الوصول السريع إلى أماكن القصف.

وأضاف بحزن: «نسير في إزالة الأنقاض كالسلاحف، لأننا نعمل دون جرافات أو آليات ثقيلة. نسمع أنين المواطنين تحت الركام ولا نستطيع إنقاذهم، والضحية في النهاية هو المواطن».

وأكد أن توفر المعدات الثقيلة كفيل بإنهاء ملف الجثامين خلال ثلاثة أشهر فقط، لكن منع إدخالها يجعل الكارثة مفتوحة على الزمن.

مبانٍ مهددة بالانهيار

وتطرق الدهشان إلى خطر المباني المتصدعة بفعل الحرب، لا سيما مع المنخفضات الجوية، موضحًا أن عشرات المباني انهارت خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من المواطنين.

وأشار إلى أن المواطنين يضطرون للسكن في منازل مهددة بالانهيار أو في خيام غير آمنة، لعدم توفر بدائل، ما يضاعف حجم المخاطر.

وأكد أن الدفاع المدني، بالتعاون مع وزارة الأشغال والبلديات، حدد عددًا كبيرًا من المنازل الخطرة، وحذر السكان منها، لكنه يفتقر إلى المعدات اللازمة لإزالتها أو تأمينها.

نداء أخير

واختتم الدهشان حديثه بالتأكيد على أن جهاز الدفاع المدني جهاز إنساني بحت، لا يحمل أي انتماء سياسي، ويعمل وفق واجبات قانونية وأخلاقية، مطالبًا المجتمع الدولي، والمؤسسات الأممية، والجهات الرسمية الفلسطينية، وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، بالتدخل العاجل لتزويد قطاع غزة، وجهاز الدفاع المدني تحديدًا، بالمعدات والآليات والوقود والدعم اللوجستي.

وقال: «نحن نُباد ونُحرق، ومع ذلك ما زلنا نعمل. رسالتنا واضحة: دعم الدفاع المدني هو دعم للحياة، وإنعاش هذا الجهاز يعني إنقاذ آلاف الأرواح. نطالب بحمايتنا وتمكيننا لنواصل واجبنا الإنساني في أحلك الظروف».

مسارات العدوان على القدس في 2026: من الأقصى إلى محاولات التهجير والتصفية

علي حسن إبراهيم

شهدت القدس المحتلة خلال عام 2025 تصعيدًا في الهجمة التهويديّة، طالت كل ما في المدينة من مقدسات ومعالم وأحياء وسكان، فقد استطاعت أذرع الاحتلال تحقيق قفزات في العدوان على الأقصى، إن من خلال الوصول إلى أعلى عدد للمقتحمين منذ بداية اقتحامات الأقصى، وما شهدته هذه الاقتحامات من أداء علني للطقوس اليهوديّة، وإدخال أدوات أداء هذه الطقوس، وصولًا إلى محاولات إدخال القرابين الحيوانيّة، وما يتصل بهذه الاعتداءات من أدوار في دعم هذه الاقتحامات من قبل المستويين الأمني والسياسي لدى الاحتلال.

أما على الصعيد الديموغرافي فتستمرّ محاولات الاحتلال لتهجير سكان عددٍ من الأحياء المقدسية، في سياق إحداث تغييرات ديموغرافية مباشرة في المدينة المحتلة، وهو ما يؤكده حجم المشاريع الاستيطانية التي أقرتها سلطات الاحتلال في عام 2025، وما يتصل بهذا الاستهداف من تصعيد لهدم منازل الفلسطينيين، وحرمانهم من السكن، وسعي الاحتلال إلى تضييق الخناق على الفلسطينيين، إن من خلال استهداف قطاعاتهم الحياتية، وفي مقدمتهم التعليم والاقتصاد، أو من خلال استهداف المؤسسات العاملة لدعم صمود المجتمع الفلسطيني، دولية كانت على غرار وكالة "الأونروا"، أو محلية على غرار مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني.

وأمام مساحة الاستهداف الكبيرة في القدس المحتلة، نحاول التركيز على ثلاثة مسارات مركزية، ستستمر سلطات الاحتلال باستهدافها خلال عام 2026، في ظل استمرار الحكومة اليمينية الحالية، وتركيز الصهيونية الدينية على استهداف المدينة ومقدساتها، إلى جانب استكمال أذرع الاحتلال ما حققته في العام الماضي، من قفزاتٍ في العدوان والتدنيس.

أولًا: مسار استهداف المسجد الأقصى

شهد المسجد الأقصى تصعيدًا غير مسبوق خلال حرب الإبادة على غزة، ففي عام 2025 استطاع الاحتلال تحقيق قفزات نوعية في حجم العدوان على المسجد، إذ يُشير تقرير لمنصة "القدس 360" إلى *تجاوز عدد مقتحمي الأقصى إلى أكثر من 73,400 مستوطن، وهو الرقم الأعلى للاقتحامات منذ احتلال القدس عام 1967*، وهو مؤشر خطير على قدرة أذرع الاحتلال الاستمرار في حشد المستوطنين للمشاركة في اقتحامات الأقصى، إلى جانب جذبهم المزيد منهم، واستمرار في زيادة أعداد مقتحمي الأقصى.

ويُشير هذا التقرير إلى تعزيز "منظمات المعبد" مسار "التأسيس المعنوي للمعبد" خلال أشهر عام 2025، من خلال تعزيز وفرض الطقوس التوراتية داخل المسجد الأقصى، إذ لم تخلُ أيٌّ من اقتحامات الأقصى من أداء الطقوس العلنية، بشكلٍ فرديّ أو جماعيّ، ولا سيما في ساحات الأقصى الشرقية، ما يُشير إلى تعامل المستوطنين مع هذه الساحات على أنها "كنيس" ولو بشكلٍ مضمر، وبحسب التقرير كرر المقتحمون أداء "السجود المحلمي" والنفخ في بوق "الشوفار"، واقتحام المسجد بالزي الكهنوتي، وأداء الصلوات التوراتية المختلفة، إضافةً إلى نجاح المستوطنين في إدخال ماعز إلى الأقصى، مرتين، في محاولة لفرض القربان الحيواني في المسجد، لكن المحاولتين أحبطتا قبل إتمامهما.

وأمام هذه الوقائع الخطيرة، *ستشهد أشهر عام 2026، مزيدًا من الانتهاكات بحق المسجد ومكوناته البشرية، ومع تثبيت أداء الطقوس اليهوديّة العلنية، ستسعى أذرع الاحتلال إلى رفع عديد المشاركين فيها، والمضي قدمًا نحو إدخال المزيد من الأدوات المستخدمة في أداء الطقوس*، وخاصة لفائف التوراة، حيث شهدت العديد من اقتحامات الأقصى محاولات لإدخالها في الأعوام الماضية، وصولًا إلى تحقيق أبرز الطقوس في الأقصى وهي تقديم القرابين الحيوانية، ومن الواضح أن منظمات الاحتلال المتطرفة ستركز جهودها على تحقيق هذا التدنيس بالتزامن مع الأعياد اليهودية وخاصة عيد "الفصح".

وأمام مروحة الاعتداءات، وما استطاع الاحتلال تحقيقه لا شك بأن الاحتلال سيستمر بحشد جهود مختلف المستويات السياسية والأمنية والقانونية الرسمية في سياق تصعيد العدوان على الأقصى، وفي سياق الحديث على المستوى الأمني، وفي ظلّ ما قامت به قوات الاحتلال بالتزامن مع حرب الإبادة، ومع التغييرات التي جرت بتعيين قائد جديد للشرطة مقرب من بن غفير، ستعمل أذرع الاحتلال الأمنية إلى إظهار "السيادة" الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وتخطو نحو المزيد من فرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المسجد، وهي خطوة تؤدي فيها "منظمات المعبد" دورًا أساسيًا، إذ سترفع سقف مطالبها الرامية إلى فرض المزيد من التحكم بالأقصى وأبوابه، ومحاولة تحويل بعض هذه المطالب إلى حقائق على أرض الواقع، وهي خطوات تأتي بالتوازي مع رفع حدة اقتحامات الأقصى في مختلف أيام العام، وفي الأعياد اليهودية التي تتزامن مع أعياد إسلامية على وجه الخصوص.

وبالتوازي مع فرض الوجود اليهودي في المسجد، ستصعد سلطات الاحتلال استهدافها لدائرة الأوقاف الإسلامية، وتعمل على تحجيم دورها في القدس أكثر وأكثر، ضمن محاولات الاحتلال إنهاء الوصاية الأردنية على المسجد، أو دفعها نحو مزيدٍ من التراجع، عبر استهداف حراس المسجد، وعرقلة مشاريع العمارة والترميم. ومع ما يجري داخل الأقصى من اعتداءات، لن تتوقف محاولات الاحتلال إحداث تغييرات مباشرة في محيط المسجد الأقصى، إذ ستستمر محاولاته للسيطرة على مقبرتي الرحمة واليوسفية، وتحويل أجزاءٍ منهما إلى حدائق توراتية، تمكنه من إحاطة المسجد بحزام يهوديّ، يفصلها عن عمقها العربي والإسلامي، وما يتصل بالحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه.

مسار تهجير الأحياء الفلسطينية

يشكل الوجود المقدسي عقبة كؤود أمام مخططات الاحتلال تغيير ديموغرافية المدينة المحتلة، وهو وجود يتمسك بحقه ويدافع عنه حتى الرمق الأخير، وقد شهد عام 2025 استمرارًا في استهداف الوجود الفلسطيني، من خلال هدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم، فبحسب مركز معلومات وادي حلوة هدمت سلطات الاحتلال نحو 240 منشأة فلسطينية في المدينة المحتلة، وبالتوازي مع هدم المنازل تتصاعد عطاءات الاحتلال الاستيطانية، فقد كشف تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن "اللجان التخطيطية" لسلطات الاحتلال درست 107 مخططات هيكلية، 41 مخططا خارج حدود بلدية الاحتلال في القدس، و66 في مستوطنات داخل الحدود التي رسمتها البلدية لمدينة القدس.

وأمام هذا الواقع الديموغرافي المتشظي، ومحاولات الاحتلال إحداث تغييرات مباشرة في الميزان الديموغرافي للمقدسيين، سيشهد عام 2026 مزيدًا من استهداف الفلسطينيين، في سياق سعي الاحتلال إلى دفعهم للخروج خارج القدس، ومن المتوقع أن تقوم أذرع الاحتلال بما يأتي:

• استهداف المزيد من منازل الفلسطينيين، إن كان في حي الشيخ جراح، أو في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، في محاولة مباشرة لتهجيرهم، في محاولة لفتح المزيد من القضايا وتشتيت الجهود القانونية والشعبية لمواجهة أطماع الاحتلال.

• تصعيد الإجراءات العقابية بحق الأهالي الفلسطينيين، ردًا على تمسكهم بمنازلهم، وخاصة ما يتصل بحياتهم اليومية.

• استمرار محاولات الاحتلال السيطرة على أراضٍ وعقارات في الأحياء الفلسطينية، مستفيدًا من مروحة منوعة منَ القوانين التي تطبقها سلطات الاحتلال، وهو ما سيسمح للاحتلال بأن يوسع وجوده الاستيطاني في الأحياء الفلسطينية، وإنشاء بؤر استيطانية جديدة.

• في ظل ما قامت به أذرع الاحتلال في غزة والضفة، من إبادة وتهجير قسريّ، لم تعد فكرة التهجير الجماعي للفلسطينيين من أحيائهم بعيدةً عن التطبيق، وهو ما يُمكن أن تقوم به أذرع الاحتلال في عددٍ من أحياء القدس المحتلة.

تصعيد استهداف القطاعات في القدس المحتلة

تستهدف سلطات الاحتلال كل القطاعات التي تتصل بحياة المقدسيين وسبل عيشهم، فتعمل على استهداف الهوية الفلسطينية عبر التعليم، وتسعى إلى فرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية في المدينة، وإضعاف المدارس الوقفية وتلك التي تدرس المنهاج الفلسطيني، وتعمل على فرض سيطرتها المباشرة على مدارس بأشكالٍ عدة، لتصل إلى المرحلة التي تسطير فيها على المدارس في المدينَة المحتلة بشكلٍ كامل، وما لهذه التدخلات ابتداءً، والسيطرة انتهاءً من آثارٍ كارثيّة على الأجيال الناشئة في المدينة المحتلة، وقد بدأ التصعيدُ مع إنهاء وجود وكالة "الأونروا" في القدس المحتلة، وإغلاق المدارس التابعة لها بالقوة، وتحويل الطلاب في هذه المدارس إلى مدارس أخرى، وما يتصل باستهداف المدارس الفلسطينية الأخرى، وخاصة تلك التي ترفض تدريس منهاج الاحتلال أو المنهاج المحرّف.

وبالتوازي مع استهداف قطاع التعليم، يجري استهداف القطاع الصحي، من خلال ربط الفلسطينيين بالمنظومة الصحية الإسرائيلية، وفرض المزيد من التضييق على المؤسسات الصحية الفلسطينية إن كانت مستشفيات أو مستوصفات، وكلها تتعرض للاقتحام المتكرر وتدمير المحتويات ومصادرة الأجهزة، وهو جزء إلى إنهاء وجود "الأونروا" بشكلٍ كامل، وهو ما أثر على عددٍ من المدارس التي تديرها الوكالة، إلى جانب المستوصفات والعياداتِ الطبية كذلك.

وستقوم أذرع الاحتلال المختلفة وعلى رأسها بلديته في المدينة المحتلة، بفرض المزيد من الإجراءات والعقوبات بحق المقدسيين وحرمانهم من تطوير أحيائهم ومصالحهم، بهدف دفعهم إلى الهجرة خارج أسوار مدينة القدس؛ ومواصلة سياسة تجريد المقدسيين من هوياتهم وتقييد إقامتهم وإبعادهم عن المدينة، والعمل على سن المزيد من القوانين العنصرية التطهيرية بحقهم.

وطأة 2025 على الضفة الغربية

أنطوان شلحت
العربي الجديد

يؤكّد تقرير معهد ميتفيم (المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية)، في تلخيص لعام 2025 المنصرم، أن استهداف الضفة الغربية بقي بنداً مركزياً في أجندة الحكومة الإسرائيلية الحالية، تطبيقاً لما كان عند إقامتها في نهاية 2022.

ولدى توقف جملة من تقارير إسرائيلية وجهة أخرى عند وطأة العام الماضي على مناطق الضفة الغربية، يُشار إلى التالي: أولاً، إلى جانب حرب الإبادة الجماعية في غزّة، تُضمّ مناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967. وهو ضمّ يهدف إلى تغيير طابع السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، إلى جانب تكريس واقع الأبارتهايد الذي يرسّخ التفوّق اليهودي، ودفع الفلسطينيين القاطنين في المنطقة صوب حيّز جغرافي محدود ومقلّص قدر الإمكان. وثمة خطوات عديدة اتخذتها الحكومة الإسرائيلية منذ بدء ولايتها قبل ثلاثة أعوام تُغيّر وجه الضفة الغربية وهيكل السيطرة الإسرائيلية فيها. وفي هذا السياق تُخصّ التقارير بالذكر الخطوات التالية؛ تعيين وزير المال بتسلئيل سموتريتش وزيراً إضافياً في وزارة الأمن، ونقل صلاحيات واسعة إليه من قيادة الجيش الإسرائيلي؛ تخصيص ميزانيات ضخمة لتوسيع المستوطنات وتحسين البنية التحتية وجودة الحياة للمستوطنين؛ شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية؛ إعلان تخصيص أراضي دولة ومحميات طبيعية لتوسعة المستوطنات؛ غضّ الطرف عن عنف المستوطنين وعدم إنفاذ القانون؛ إساءة معاملة مجتمعات وجماعات فلسطينية، ما يؤدّي (ويدفع) إلى تهجيرهم قسراً من منازلهم.

ويُشار ثانياً إلى استمرار اعتبار شمالي الضفة الغربية هدفاً مركزياً لعمليات الجيش الإسرائيلي بسبب قربها من مراكز سكنية إسرائيلية كبيرة داخل "الخط الأخضر"، ومن المستوطنات المحاذية لخطوط التماس. وهو ما أكده أيضاً صحيفة يسرائيل هيوم في إجمالها لأبرز مستجدّات العام الفائت. وثالثاً، سبق لكاتب هذه السطور أن أشار إلى أنه لدى متابعة تصريحات وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس، وما يُنشر على ألسنة أبواق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، فإن أول ما يلفت النظر هو تأكيدهم أن ثمة استراتيجية إسرائيلية جديدة حيال الضفة الغربية. وبموجب ما أكّد عليه مثلاً الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، مئير بن شابات، فإن تعليمات المستوى السياسي تقضي بزيادة العمليات العسكرية، واعتقال ناشطين، وتدمير بنى تحتية "إرهابية"، ومصادرة السلاح والقضاء على مصانع إنتاجه. وبرأيه فإن الخطوات المتخذة في شمال الضفة الغربية هي في الاتجاه الصحيح، لا بل يجب أن تكون أكثر قوة؛ لأن مراكز "الإرهاب" في الضفة الغربية "التي تتصرّف مثلما تتصرّف غزّة، يجب أن تصبح مثل غزّة"، في إشارة إلى ما آلت إليه الأمور في القطاع من تهجير وتدمير شامل.

وفيما يتعلّق بوسائل الردع، يشدّد بن شابات على أنه يجب عدم استخدامها بالتدريج، بل البدء بها بقوة، من خلال هدم المنازل والطرد والتهجير ومصادرة الأموال ومعاقبة المشغّلين والمساعدين (!)

رابعاً، ثمة خطوة أخرى في عداد الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية من أجل تغيير وجه الضفة الغربية وهيكل السيطرة الإسرائيلية فيها، وهي إساءة معاملة السكّان الفلسطينيين بغية تهجيرهم قسراً. وفيما يخصّ هذه الخطوة تتواتر أخيراً تصريحات لوزراء إسرائيليين تدعو إلى ما هو أشدّ وأدهى من إساءة المعاملة. ومن بين هذه التصريحات إشارة سموتريتش، خلال لقاء عقده مع قادة المستوطنين في الضفة الغربية في الآونة الماضية، إلى أنه وضع خطة من شأنها أن تجعل القرى والمدن الفلسطينية الآتية: الفندق، ونابلس، وجنين، تبدو كما لو أنها جباليا في شمال غزّة، حتى لا تتحوّل مدينة كفار سابا إلى مستوطنة "كفار عزّة" في منطقة الحدود مع غزّة، على حدّ تعبيره. وهو ما حدا بالخبير الحقوقي الإسرائيلي إيتاي ماك إلى القول إن دعوات سموتريتش المتكررة إلى محو قرى وبلدات فلسطينية، والتي بدأها بدعوته إلى محو بلدة حوارة الفلسطينية، تشبه تماماً التحريض الذي شكّل وقوداً لارتكاب إبادة جماعية ضد عرق الروهينغا في ميانمار (بورما سابقاً)، وارتكاب إبادة جماعية ضد عرق التوتسي في رواندا.

أبو عبيدة.. حين يغلب اللقب الاسم ويفرض الرفع

اشريف محمد يحيى
الجزيرة نت

عاد بي خبر إعلان حركة حماس رسميا استشهاد الناطق العسكري باسم كتائب القسام إلى تعليق قديم لأحد ظرفاء "الأصدقاء" على إحدى شبكات التواصل الاجتماعي، ذكر فيه أن «من مظاهر "رفع" الملثم أنه لا يذكر اسمه إلا مرفوعا، ولو كان الإعراب يقتضي غير ذلك».

وكما هزني الآن وقع الخبر الجديد، تفاعلت في ذهني تلك اللطيفة البديعة، واستوقفني ذلك الخروج عن الأصل، الذي هو قاعدة إجراء الكنى مجرى الأسماء. فلما أدرت "محرك البحث"، وجدت أن ذلك الإبقاء على الرفع مذهب مطروق، إذ نقل التزام الواو في بعض الكنى التي شاعت حتى صارت بمنزلة الأعلام.

ووقفت له على أمثلة قائمة، أبرزها ما نقل عن بعض أئمة اللغة قديما من اعتماد هذا الوجه، مستشهدين بما روي من كتابتهم: علي بن "أبو طالب"، ومعاوية بن "أبو سفيان"، والمهاجر بن "أبو أمية". وقد ذكروا حصر ذلك "الإجراء الاستثنائي" فيمن غلبت كنيته اسمه، أو من كانت كنيته اسمه، كالأسماء المتقدمة، ومثل: أبي بكر وأبي عبيدة.

ووجدت أن ابن قتيبة الدينوري قد نص على ذلك في كتابه "تأويل مشكل القرآن"، وعلله قائلا: (فكأنه حين كني قيل "أبو طالب"، ثم ترك ذلك كهيئته، وجعل الاسمان واحدا). وقد فرج عني هذا "التأصيل" وأسعدني كثيرا، فقد كنت أضطر إليه في إعداد تقارير الشأن الفلسطيني، إذ إن كل القادة والزعماء والساسة والفاعلين لهم كنى مع أسمائهم: أبو عمار، أبو العبد، أبو الوليد، أبو عبيدة، أبو مازن، أبو ردينة. فإذا كتبت أو نطقت: "في خطاب جديد لأبي عبيدة"، أو "حذر مسؤولون إسرائيليون أبا مازن"، كان في ذلك "نشاز إعلامي".

تعزوا بالصبر والاحتساب، ورضوا من غنيمة تذكاره الموروثة بكوفيته الحمراء وكنيته: "أبو عبيدة"

وهكذا خرجت بمستأنس علمي ناهض، واستندت إلى مندوحة ترفع الحرج النحوي، وترضي سنن الإعلام في نطق الأعلام. أما صعقة الرزء فقد أذهب حر مصيبتها برد العزاء، أن الشهيد حي عند ربه يرزق، وأن عدوه المنتشي باغتياله قد شرب من كأس الإثخان ما يملأ عليه أركان واقعه إذا انقطعت حميا السكر.

وأما أمته التي عرفته أمين القضية وصوت الطوفان، فقد انتهى إلى علمها أن اسمه الكامل حذيفة سمير عبد الله الكحلوت، وأن لقبه "أبو إبراهيم". وسيبقى طيفه مرتسما في ذهنها الجمعي، متمثلا لمحبيه وأودائه الذين طالما اشرأبوا متلهفين، وأصغوا منصتين بين يدي إعلان بث كلمته المصورة، يرتقبون خطابه وينتظرون إطلالته.

ليشنفوا آذانهم بنبرة صوته الواثقة، ويكحلوا عيونهم بطلعته البهية، وعيونهم ترنو إلى كوفية تلثمه وتوشحه، وتدور مع سبابة وعده ووعيده. حتى إذا فزعوا بإعلان تأكيد استشهاده، وعرفوا اسمه العلم وكنيته الشخصية، هون وجدهم أنه صدق ما عاهد عليه ولم يبدل.

فتعزوا بالصبر والاحتساب، ورضوا من غنيمة تذكاره الموروثة بكوفيته الحمراء وكنيته: "أبو عبيدة". نعم، "أبو"، على اختلاف حالات الإعراب، فحقه الرفع، وهو أيضا "حكمه".

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

فصل "أونروا" مئات الموظفين.. "تفريغ تعسفيٌ" للمؤسسة الأممية

غزة/ أدهم الشريف:

جاء قرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، فصل المئات من موظفيها الموجودين خارج قطاع غزة، ليزيد الطين بلةً، وليشكل مساسا خطيرا بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد حرب إبادة شنتها (إسرائيل) في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، واستمرت سنتين، وخلّفت تداعيات إنسانية خطيرة.

في خِضم الحرب الدموية، انتقل المئات من موظفي وكالة الغوث إلى خارج غزة، فمنهم من خرج لتلقي العلاج، ومنهم من رافق مرضى بحاجة إلى عمليات جراحية بعد تدمير الاحتلال المنظومة الصحية في القطاع الساحلي، وآخرون تعرضت عائلاتهم لجرائم إبادة جماعية.

لكن ذلك لم يشفع لهم أمام إدارة الوكالة التابعة للأمم المتحدة، وقضت بفصلهم جميعًا، في قرار واجه رفضًا وإدانة شديديْن.

تفاصيل القرار

وحسبما أفاد رئيس قطاع العمال في اتحاد موظفي وكالة الغوث بغزة، عزمي رضوان، لصحيفة "فلسطين"، فإن عدد الموظفين المفصولين بلغ 575 موظفًا، يعمل قرابة 500 منهم في قطاع التعليم، والآخرون يعملون في الهندسة، والخدمات، والتنمية، ومجالات أخرى.

وكانت إدارة "أونروا" وضعت الموظفين الموجودين خارج غزة "في إجازة استثنائية (لمصلحة الوكالة) لمدة تصل إلى 12 شهرًا، اعتبارًا من الأول من مارس/ آذار 2025، وحتى 28 فبراير/ شباط 2026، كحد أقصى، وفقًا للمادة (105.3) من قوانين عمل الموظفين المحليين وتعليمات شؤون الموظفين رقم (5/أ)"، الجزء الثالث." وفق القرار الذي اطلعت عليه "فلسطين".

وورد في نص القرار المذيَّل باسم "سام روز" القائم بأعمال مدير شؤون "أونروا" بمكتب إقليم غزة، أن "الوكالة واصلت بذل قُصارى جهدها لتوفير وتأمين الأموال اللازمة لإدامة البرامج الحالية والوفاء بالالتزامات المتعلقة برواتب الموظفين، إلا أن الوضع استمر بالتدهور على الرغم من تلك الجهود."

وجاء فيه أيضًا: "بعد مراجعة دقيقة قرر المفوض العالم (فيليب لازاريني)، استنادًا للمادة (9.1) من أنظمة عمل الموظفين المحليين إنهاء عقود الموظفين الموجودين خارج غزة ممن هم في إجازة استثنائية، وذلك لمصالحة الوكالة." "وبناء على ذلك، تعد هذه الرسالة إشعارًا رسميًا بانتهاء خدمتك لدى الأونروا بأثر فوري." وفق القرار، الذي وصفه رئيس اتحاد الموظفين في وكالة الغوث بغزة الدكتور مصطفى الغول، "بالظالم والجائر" بحق الموظفين.

رفض نقابي

وأضاف الغول في تصريح لـ"فلسطين"، أن "قرار فصل الموظفين خطير ومرفوض، ويهدف إلى تفريغ المؤسسة الأممية التي تقدم خدمات نبيلة للشعب الفلسطيني منذ تأسيسها."

وتابع: إن "الموظفين رئيسون ومثبتون في وكالة الغوث، وإلقاؤهم على قارعة الطريق ظلم كبير، وجور على عائلاتهم"، محذرًا من أن نتائج خطرة ستترتب على فصلهم، مع انعدام مصادر الدخل الأخرى، وتواجدهم خارج غزة.

ويتزامن قرار وكالة الغوث، مع ضغوطات كبيرة تتعرض لها إدارتها من الولايات المتحدة الأمريكية، التي قرر رئيسها دونالد ترامب، وقف تمويل بلاده المقدم لـ"أونروا"، في وقت تمنع حكومة الاحتلال الإسرائيلي عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأبدى الغول خشيته، من أن يكون قرار فصل الموظفين "تساوقًا مع الضغوطات السياسية التي تتعرض لها إدارة الوكالة بهدف تصفيتها."

وأشار إلى أن اتحاد موظفي غزة، على تواصل مستمر مع المؤتمر العام لوكالة الغوث، الذي يضم اتحادات الموظفين في مناطق عملها الخمسة، غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا ولبنان، وكذلك اتحادي رئاستيْن إقليميتيْن في كل من عمان وغزة، ليشكل جسمًا يضم 7 اتحادات.

وأكد الغول أن السبع اتحادات وموظفيها البالغ عددهم قرابة 32 ألف موظف "لديهم موقفًا موحدًا وقويًا ضد "القرار التعسفي الظالم، والجائر بحق المفصولين."

دون مساءلة

بدوره، علَّق مدير عام الهيئة "302" للدفاع عن حقوق اللاجئين على هويدي، على قرارات مفوض "أونروا"، والتي وصفها بـ"التعسفية"، قائلاً: "لم يُبدِ أي مدير أو مسؤول رفيع من أوروبا الغربية داخل (أونروا) شجاعة أخلاقية لوقف هذه الأفعال."

وأضاف هويدي لـ"فلسطين"، "لم يعترض أحد، ولم يرفض أحد تنفيذها (قرارات المفوض العام). يحتفظ هؤلاء بمناصبهم عبر تنفيذ القرارات بلا مساءلة أو مقاومة. ولاؤهم ليس للولاية ولا للاجئين الفلسطينيين، بل لبقاء المؤسسة، وبهذا المعنى يعملون كمرتزقة محصَّنون من العواقب، ويُقدَّرون فقط لامتثالهم." على حد تعبيره.

وتساءل هويدي: "أين الأمين العام للأمم المتحدة من كل ذلك؟ ما المبرر للسماح لمفوض عام على وشك المغادرة، باتخاذ قرارات تاريخية في أشهره الأخيرة، بعواقب ستطول زمنًا وتُلقى كاملة على عاتق الموظفين الفلسطينيين؟"

"يُمهد لإنهاء دورها"..

الجهاد: قرارات "أونروا" الأخيرة نهج خطير

القدس المحتلة/ فلسطين:

عدَّت حركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين، القرارات الأخيرة التي اتخذتها إدارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، "نهجاً إدارياً خطيراً يلبي شروط تقليص وجودها تمهيداً لإنهاء عملها".

ونددت "الجهاد الإسلامي" في بيان لها أمس، بإنهاء وكالة "أونروا" عمل 622 موظفاً لم يتمكنوا من أداء عملهم بسبب وجودهم خارج قطاع غزة خلال حرب الإبادة، إضافة إلى الصرف التعسفي لـ 20 موظفاً في مقرها الرئيس بعمان.

وقالت إن تلك الإجراءات "تمس" حقوق أبناء الشعب الفلسطيني؛ ولا سيما في قطاعات الصحة والتعليم، والتقليصات المتواصلة في التقديمات الاجتماعية.

وطالبت، إدارة الوكالة الأممية بأن تدرك أن الضغوط المالية التي تتعرض لها نابعة عن توجهات ومشاريع سياسية تستهدف تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإنهاء عمل أونروا، لما تمثله من قوّة قانونية وسياسية.

ونبهت إلى أن "استجابة إدارة الوكالة لهذه الضغوط، من خلال الإذعان للشروط الخارجية، يكون كمن يسير إلى حتفه برجليه".

ودعت "الجهاد الإسلامي"، إدارة أونروا للتراجع عن قراراتها في أماكن عملها كافة، والبحث عن سبل أخرى لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها غير تحميلها للاجئين أنفسهم.

وشددت على أنه من حق الشعب الفلسطيني التعبير، بكل الطرق والوسائل السلمية، عن رفضه لسياسات أونروا الحالية وتمسكه بالوكالة وباستمرارها ورفض استبدالها أو إنهاء عملها، والحفاظ على ممتلكاتها وأمن موظفيها ومؤسساتها.

ووجّهت إدارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في غزة رسائل إلكترونية إلى موظفيها في القطاع وخارجه، تُبلّغهم بانتهاء إجازتهم الإجبارية في 28 فبراير/ شباط المقبل وبدء إجراءات الفصل النهائية.

وأشارت الوكالة في رسائلها إلى أن الموظفين المعنيين سيحصلون على حقوقهم المالية الكاملة وفق قواعد العمل المتبعة داخل المنظمة الأممية، بالإضافة إلى تعويض بديل عن الإشعار وعدد من المزايا الأخرى التي لم تُفصّل في الرسالة.

وخلال حرب الإبادة التي شنّها الاحتلال على غزة، غادر نحو 600 موظف من العاملين في وكالة "أونروا" القطاع متجهين إلى مصر وعدد من الدول العربية والأوروبية.

ولم يتمكن هؤلاء من العودة بسبب إغلاق السلطات الإسرائيلية للمعابر الحدودية، واستمرار إغلاق معبر رفح البري.

وبحسب بيانات "أونروا"، يبلغ عدد موظفيها في قطاع غزة قرابة 12 ألف موظف يعملون في مجالات التعليم والإغاثة والخدمات، وواصل آلاف منهم أداء مهامهم وتقديم الخدمات للسكان رغم ظروف حرب الإبادة.

وتعيش المؤسسة الأممية أزمة مالية حادة بعد توقف التمويل الأميركي، الذي كان يشكل نحو 350 مليون دولار من موازنتها، ما دفعها للاعتماد على التمويل العربي ومساهمات دول أخرى.

وفي 5 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تمديد ولاية "أونروا" ثلاثة أعوام، في خطوة اعتبرتها المؤسسة دليلاً جديداً على اتساع قاعدة التضامن الدولي مع اللاجئين الفلسطينيين.

تامر القرعة.. صياد فقد الموج والخبز

غزة/ هدى الدلو:

في مخيم النصيرات كان تامر القرعة (40 عامًا) يعرف البحر كما يعرف بيته. صيادٌ منذ أن بلغ الرابعة عشرة من عمره، ورث المهنة عن والده، وعلّق قلبه بين الشبكة والموج، وجعل من البحر مصدر رزقه الوحيد.

لكن بعد الحرب الأخيرة، لم يبقَ شيء على حاله. يقول شقيقه أحمد القرعة لصحيفة فلسطين: "قبل الحرب كان لدينا مركب بمحرك، اليوم لم يتبقَّ سوى حسكة بدائية، ومجدافها كالمِلعقة في البحر، خطِرة جدًا ولا تستطيع مواجهة الأمواج".

وفي صباح شتوي عاصف، بتاريخ 2/1/2026، خرج تامر مع شقيقه أحمد للصيد، بالرغم من أن البحر كان لا يزال هائجًا. انقلبت الحسكة للمرة الأولى، فطلب منه شقيقه العودة، لكنه رفض، وقال له: "الصيادون عادوا برزقهم، وأنا أيضًا لازم أرجع برزقي. ما في خبز بالدار ولا طحين، لازم أرجّع إشي للأولاد".

ويسرد أحمد تفاصيل اللحظات الأخيرة قائلًا: "في المرة الثانية انقلبت الحسكة، ولم يسعفه جسده. برد البحر اخترق جسده حتى توقف قلبه". نُقل تامر إلى المستشفى، لكنه كان قد فارق الحياة.

وبصوت تخنقه الدموع، تقول زوجته أم بكر: "لم أتوقع أن يغدر بنا البحر ويخطفه من بين عائلته، لكن صعوبة الوضع الاقتصادي هي التي دفعته للخروج في مثل هذا الجو".

وتضيف: "قبل أن يخرج للصيد في ذلك اليوم، أخبرني أنه إذا رزقه الله، سيأخذ ابنه بكر إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية"، إذ كان بكر قد أُصيب خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ولا يزال بحاجة إلى استكمال علاجه.

ما لم يقتله الجوع، قتله البحر، وما دفعه إلى البحر كان الفقر، والحرب، وقيود الاحتلال المفروضة على الصيادين.

ويضيف شقيقه أحمد: "نعيش الخطر يوميًا؛ فإلى جانب القصف، نواجه اعتداءات الزوارق الإسرائيلية، والمطاردة، والاعتقال، ومصادرة الشِباك".

لم يمت تامر في موج البحر وحده، بل في موج الاحتلال، والحصار، والقهر.

من جانبه، أوضح نقيب الصيادين الفلسطينيين، زكريا بكر، أن الأيام الماضية شهدت تصعيدًا خطيرًا من قبل الاحتلال ضد قطاع الصيد البحري في غزة، أسفر عن استشهاد 232 صيادًا فلسطينيًا منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على القطاع.

وأشار بكر إلى أن سياسة الاحتلال لا تقتصر على استهداف الصيادين بالقتل، بل تهدف إلى تحويل البحر إلى منطقة محظورة وخطِرة، عبر فرض منع شامل للصيد، وإطلاق النار المتكرر على كل من يحاول الوصول إلى البحر، إضافة إلى استهداف المرافئ ومناطق تجمع الصيادين بالقصف الجوي والبري.

وبيّن أن قطاع الصيد تكبّد خسائر مادية جسيمة، تمثلت في تدمير أكثر من 85% من أسطول الصيد في غزة، بما يشمل مئات المراكب الكبيرة وآلاف القوارب الصغيرة و"الحسكات"، فضلًا عن تدمير أو مصادرة آلاف الشِباك ومعدات الصيد، وإحراق أجزاء واسعة منها.

ولفت بكر إلى أن موانئ الصيد تعرّضت لتدمير شبه كامل، لا سيما في غزة وخان يونس ودير البلح، إضافة إلى تدمير مخازن المعدات وغرف الصيادين والبنية التحتية المرتبطة بالقطاع، ما يجعل استئناف العمل في الوقت الراهن أمرًا بالغ الصعوبة.

عُمر.. أنين رضيع في انتظار سفر يُنهي معاناته ويُعيده إلى الحياة

غزة/ هدى الدلو:

لم يتجاوز عمره تسعة أشهر، لكنه حمل في جسده الصغير آلامًا تفوق سنّه بكثير. فبعد أربع سنوات من الانتظار والحرمان، رُزق فؤاد أبو يوسف بطفله الوحيد "عُمر"، الذي ملأ حياة والديه فرحًا لا يُوصف، وكانت أيامهم عامرة بالضحك، وأصواته الصغيرة تعانق خيمة النزوح التي يسكنونها.

لكن ذلك الفرح لم يدم طويلًا. ففي أحد الأيام، وما إن عاد الطفل إلى الخيمة، حتى بدأ الألم يسيطر عليه. يقول أبو يوسف لصحيفة فلسطين: "طوال الليل ظلّ يئن ويبكي، صوته يرتجف من ألم لم يستطع أحد تفسيره". حاول والداه تهدئته بكل السبل الممكنة؛ حملوه، وهزّوه بين ذراعيهما، لكن دون جدوى. كانت كل لحظة تمرّ تمزّق قلبيهما، في عجزٍ كامل عن معرفة سبب معاناته.

وفي صبيحة اليوم التالي، حمله والده إلى إحدى عيادات وكالة الغوث، حيث أخبرته الطبيبة بقلق: "ابنك أزرق اللون، قد تكون هناك مشكلة في القلب". تسارعت دقات قلب الأب، ولم يعرف كيف يواجه حقيقة قد تهدد حياة طفله الصغير.

على إثر ذلك، جرى تحويل عُمر إلى حضانة مستشفى ناصر الطبي في خان يونس. وبعد إجراء الفحوصات الأولية، تبيّن أنه يعاني من حموضة في الدم. غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد؛ ففي اليوم التالي رجّح الأطباء إصابته بحمى شوكية، أو وجود ثقب في الأمعاء، ما استدعى تدخّلًا جراحيًا عاجلًا لإغلاقه.

ومع حلول المساء، وبعد أذان المغرب، تلقى والده اتصالًا يطالبه بالحضور فورًا إلى المستشفى للتوقيع على إجراء العملية الطارئة. وبعد ساعتين داخل غرفة العمليات، خرج الطبيب بخبر مفاجئ: لا يوجد ثقب في أمعاء الطفل، وما كان يخرج من أنفه هو مجرد سوائل من البطن تعود لفترة الحمل.

لكن الحقيقة المؤلمة كانت أن عُمر، ومنذ لحظات ولادته، عانى من اضطرابات خطيرة في الإخراج، إذ كان البراز يخرج من الأنف نتيجة انسداد خلقي، ما أدى إلى تدهور مستمر في حالته الصحية. ومع النقص الحاد في المعدات والإمكانات الطبية، عجز الأطباء عن تشخيص حالته بشكل كامل.

لاحقًا، اضطر الأطباء إلى إجراء فتحة مفاغرة في البطن، نتيجة انسداد معوي خلقي وعدم قدرته على التبرز عبر فتحة الشرج. وأظهرت الفحوصات وجود خلايا عصبية في منطقة المفاغرة، وغيابها تمامًا في فتحة الشرج.

ويوضح أبو يوسف أنه بعد شهر من العلاج، خرج الطفل من المستشفى، لكن معاناتهم لم تنتهِ. ففي الشهر الثاني بدأت تظهر مضاعفات خطيرة، شملت ارتفاعًا في وظائف الكلى، واضطرابًا في نسب الصوديوم والبوتاسيوم، إضافة إلى فقدان الجسم للسوائل بمعدل يفوق ما يدخل إليه.

ويضيف: "كل ساعة كانت تمثل تحديًا جديدًا؛ كنت أغيّر الشاش من 15 إلى 20 مرة في الساعة، وهو أمر مرهق للغاية، خاصة في ظل نقص الشاش وعدم توفره بالكميات المطلوبة. وفي فترات انقطاع الحفاضات الطبية، كنت أُحرم نفسي من الأكل والشرب لتوفير ثمنها، إذ أحتاج إلى نحو 100 دولار كل يومين".

وبات الوالدان يعيشان في دائرة لا تنتهي من القلق والترقّب؛ ساعات طويلة من المراقبة، تجهيز الرضعات السائلة، والانتباه لكل حركة أو رشفة، وكأن حياة طفلهما معلّقة على أنفاسهما.

ويبيّن أبو يوسف أنه بعد أخذ عينات من فتحة البطن وفتحة الشرج، تبيّن أن الفتحة البطنية تحتوي على خلايا عصبية، بينما تفتقر فتحة الشرج إليها تمامًا، ما يعني أن الطفل بحاجة ماسة إلى عملية جراحية معقدة لعمل فتحة في الأمعاء الغليظة.

ويقول: "العملية صعبة للغاية، وقد تستغرق نحو ثماني ساعات، وتتطلب السفر إلى مستشفى مجهّز للتعامل مع هذه الحالات".

ولا يزال عُمر يعتمد كليًا على الرضعات السائلة، إذ لا يستطيع هضم أي طعام صلب بسبب الفتحة البطنية، وكل وجبة تتطلب صبرًا وجهدًا كبيرين من والديه.

وينتظر والده بفارغ الصبر فتح باب السفر للعلاج، لينتهي هذا العذاب الذي يرافق طفله منذ لحظة صرخته الأولى في الحياة. فهذه هي حكاية عُمر؛ رضيع لم يتجاوز تسعة أشهر، يقف اليوم على بوابة الانتظار، مطالبًا بحقه في العلاج، وبفتح المعبر، ليبدأ حياة بلا ألم.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الخميس 19 رجب 1447هـ 8 يناير/ كانون الثاني
Thursday 8 January 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

مركز فلسطين: أكثر من 600 حالة اعتقال لقاصرين خلال 2025

رام الله/ فلسطين:

قال مركز فلسطين لدراسات الأسرى إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، واصلت خلال العام الماضي 2025، استهداف الأطفال الفلسطينيين القاصرين عبر حملات اعتقال ممنهجة، رافقها تنكيل وتعذيب وأحكام قاسية، مشيرًا إلى توثيق أكثر من 600 حالة اعتقال لأطفال، استشهد أحدهم داخل السجون نتيجة سياسة التجويع.

وأوضح مدير المركز، الباحث رياض الأشقر، في بيان أمس، أن الاحتلال يتعمد استهداف شريحة الأطفال بهدف تدمير مستقبلهم والتأثير على أوضاعهم النفسية والجسدية، في محاولة لخلق جيل ضعيف وخائف من مقاومة الاحتلال، وذلك من خلال الاعتقال والتحقيق القاسي وإخضاعهم لظروف احتجاز لا إنسانية، في إطار ما وصفه بمحاولة "كي الوعي" وترسيخ فكرة أن هذا هو مصير من يواجه الاحتلال.

وأشار الأشقر إلى أن اعتقال الأطفال الفلسطينيين بات هدفًا أساسيًا لسلطات الاحتلال، لافتًا إلى أن عدد حالات الاعتقال بين القاصرين منذ عام 1967 بلغ نحو 55 ألف حالة، فيما شهد العام الماضي وحده اعتقال أكثر من 600 طفل.

وبيّن أن وتيرة اعتقال الأطفال تصاعدت بشكل كبير عقب حرب الإبادة على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حيث سُجلت نحو 1700 حالة اعتقال لأطفال، رافقها تشديد غير مسبوق في إجراءات التعذيب والتنكيل، وفرض أحكام قاسية، إلى جانب تحويل عدد كبير منهم إلى الاعتقال الإداري دون توجيه تهم.

وأضاف الأشقر أن الاحتلال لم يتردد في اعتقال أطفال لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات، كما اعتقل أطفالًا مصابين بجراح عقب إطلاق النار عليهم، ونقلهم بآليات عسكرية غير مجهزة طبيًا، دون تقديم الإسعافات الأولية اللازمة، قبل إخضاعهم للتحقيق داخل المستشفيات أو نقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف قبل تعافيهم، بهدف انتزاع اعترافات تحت الضغط والتعذيب.

ولفت إلى أن مئات الأطفال حُرموا من حقهم في التعليم نتيجة الاعتقالات المتكررة أو فترات الاحتجاز الطويلة، خاصة بعد صدور أحكام قاسية بحق بعضهم وصلت إلى عشر سنوات وأكثر.

وأوضح الأشقر أن التعذيب بحق الأطفال يبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال، عبر اقتحام منازلهم في ساعات متأخرة من الليل والاعتداء عليهم بالضرب أمام ذويهم، ثم نقلهم إلى مراكز تحقيق وتوقيف تفتقر لأدنى مقومات الصحة والرعاية، حيث يتعرضون لمختلف أشكال التعذيب والتنكيل والحرمان والجوع.

وأكد أن سلطات الاحتلال لا تزال تحتجز نحو 350 طفلًا قاصرًا في سجونها، بينهم 155 محكومًا بأحكام فعلية تتراوح بين عدة أشهر وعدة سنوات، و90 طفلًا معتقلين إداريًا دون تهم، فيما ينتظر الباقون المحاكمة، موزعين على سجني "مجدو" و"عوفر" بعد إفراغ سجن "الدامون" من الأطفال قبل أشهر.

90% من أرصدة فحوصات الدم في غزة صفر.. تحذير من كارثة صحية

غزة/ فلسطين:

حذرت وزارة الصحة الفلسطينية، من أن أزمة نقص المستهلكات المخبرية في قطاع غزة تتخطى مستويات كارثية، بما يؤثر تأثيراً مباشراً في تقديم الرعاية الطبية للمرضى.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس الأربعاء، تلقته "وكالة سند للأنباء" أن 75% من مواد فحص الكيمياء غير متوافرة، في حين 90% من أرصدة مواد فحوصات ونقل الدم صفر.

وأدى هذا النقص الحاد _ وفق الوزارة_ إلى توقف الفحوصات اللازمة لمرضى الغدد والأورام وزراعة الكلى، إضافة إلى فحوصات أملاح الدم وفحص CBC.

وأشارت الصحة إلى أن 72% من مواد فحص المزارع البكتيرية غير متوفرة، مؤكدة أن عدم إدخال المواد المخبرية وبنوك الدم منذ عدة أشهر أدى إلى تفاقم الأزمة إلى حد قد يعيق تشخيص المرضى وإجراء العمليات الجراحية.

وطالبت الوزارة الجهات المعنية بالتدخل العاجل لتعزيز أرصدة المختبرات وبنوك الدم لتفادي كارثة صحية وحرمان المرضى من الخدمات الأساسية.

ومرارًا حذّرت وزارة الصحة من بلوغ المنظومة الصحية مرحلة استنزاف خطيرة وغير مسبوقة، بعد عامين من الحرب والحصار المشدّد، ما ينعكس تراجعًا حادًا في قدرتها على تقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية، في ظل النقص الكبير في مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المخبرية.

وسبق أن أكدت دائرة الرعاية والصيدلة بوزارة الصحة أن 59% منها غير متوفرة، ومنها أصناف تترتّب عليها تدخلات علاجية منقذة للحياة، مثل فحوصات صورة الدم وأملاح الدم وتحديد وحدات الدم والمزارع البكتيرية والفحوصات الطبية لمرضى الفشل الكلوي.

وأفادت أنّ الاحتلال الإسرائيلي لم يسمح منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وحتى أواخر ديسمبر/ كانون أول الماضي، إلا بدخول 30% فقط من الاحتياج الشهري من المستلزمات الطبية، في ظل استمرار تقليص الاحتلال لعدد دخول الشاحنات الطبية إلى قطاع غزة.

ويعيش قطاع غزة مأساة إنسانية عقب انتهاء العدوان الإسرائيلي الذي خلّف أكثر من 71 ألف شهيد، وأكثر من 171 ألف جريح، في ظل انهيار شبه كامل في المنظومة الصحية، وانعدام الأدوية والمستلزمات الطبية وتدمير المستشفيات، ورفض الاحتلال حتى اللحظة تشغيل معبر رفح البري، وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، لخروج المصابين للعلاج خارج القطاع.

شهيد بقصف إسرائيلي جنوب لبنان

بيروت/ فلسطين:

استشهد مواطن من جراء غارة إسرائيلية استهدفت مركبة في بلدة جويا قضاء صور جنوب لبنان، في خرق جديد لاتفاق وقف إطلاق النار مع حزب الله منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

وأعلن جيش الاحتلال في بيان مقتضب أمس، تنفيذ غارة على جويا، مدعيا أنها استهدفت عنصرا لحزب الله.

وتتواصل الهجمات والغارات الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية يوميا، وسجلت تصاعدا في الأيام الأخيرة.

ويأتي هذا التصعيد في إطار الخروقات الإسرائيلية المتواصلة لاتفاق وقف النار مع حزب الله، الذي دخل حيّز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وأسفر منذ ذلك الحين عن سقوط مئات القتلى والجرحى.

وتواصل "إسرائيل"، بالتزامن مع هذه الاعتداءات، تحليق طيرانها الحربي والمسيّر في أجواء جنوب لبنان، إضافة إلى استمرار احتلالها خمس تلال حدودية استولت عليها خلال الحرب الأخيرة.

إنفوجرافيك

د. بلسم الجديلي

التحولات الصامتة.. ما الذي تغيّر في غزة دون أن ننتبه؟

في الحروب ننشغل عادةً بما يُرى:
القصف، والدمار، والأرقام، والخسائر المباشرة.
لكن الأخطر غالبًا هو ما لا يُرى، وما يتسلل ببطء إلى النفوس والعلاقات دون ضجيج أو إعلان.
في غزة لا تحدث التحولات الكبرى دائمًا بانفجار، بل بصمت.
حين يتغيّر المجتمع دون قرار.
التحولات الصامتة لا تمر عبر بيانات سياسية، ولا تُعلن في المؤتمرات، ولا تُقاس بسهولة.
هي تغيّرات:
في طريقة تفكير الناس.
في معنى الكرامة.
في شكل العلاقات.
في نظرتهم لأنفسهم وللمستقبل.
تحدث لأن الواقع القاسي يفرض نفسه يومًا بعد يوم حتى يصبح "طبيعيًا".
من الاستثناء إلى القاعدة:
أخطر ما تفعله الأزمات الطويلةأنها تحوّل الاستثناء إلى قاعدة.
الطابور يصبح نمط حياة.
الاعتماد على المساعدات يصبح بديهيًا.
الخوف يصبح خلفية دائمة.
التعب يصبح هوية.
وهكذا لا يعود السؤال: متى تنتهي الأزمة؟
بل: كيف نتكيّف معها نفسيًا واجتماعيًا؟
وهنا تبدأ التحولات. تحولات لا يلتفت لها أحد.
من هذه التحولات، على سبيل المثال:
تغيّر معنى الكرامة من حقّ إلى منّة.
تراجع الثقة بين الناس لصالح الأنا.
تفضيل الصمت بدل النقاش.
تبلّد المشاعر بدل الغضب.
قبول ما كان مرفوضًا سابقًا لأنه "لا خيار آخر".
هذه التحولات لا تُفرض بالقوة فقط،
بل بالتكرار.
الخطر ليس في التكيّف.. بل في نسيان الأصل.
التكيّف بحد ذاته ليس مشكلة،بل ضرورة للبقاء.
المشكلة حين ننسى:
كيف كنّا نفكّر؟
ماذا كنّا نرفض؟
وأين كانت حدودنا النفسية والأخلاقية؟
حينها، لا تنتهي الحرب بخروج الدبابات، بل تستمر داخل المجتمع.
لماذا يجب أن نتحدث عن التحولات الصامتة؟
لأن إعادة الإعمار لا تبدأ بالإسمنت فقط،بل بإعادة الروح.
ولأن المجتمع الذي تغيّر بصمت
قد يواصل السير في اتجاه لم يختره
إن لم يتوقف ليسأل:
ماذا حدث لنا؟
الحديث عن هذه التحولات ليس جلدًا للذات، ولا ترفًا فكريًا، بل محاولة مبكرة لمنع تشوّهات أعمق في المستقبل.
هذه السلسلة
هذه المقالة
هي مدخل لسلسلة "التحولات الصامتة"، التي تحاول تفكيك ما تغيّر في المجتمع الغزي بعيدًا عن العناوين الصاخبة، مثل:
مجتمع الطوابير.
تغيّر معنى الكرامة.
الإنهاك النفسي الجماعي.
تآكل الثقة.
صمت الناس.. ولماذا هو مفهوم؟
المرشد، الطبيب، والمسعف تحت الضغط.
كيف تُعاد صياغة القيم في زمن النجاة؟
كل ذلك بعين إنسانية ناقدة، لا تُدين الناس، بل تحاول فهمهم.
خاتمة:
غزة لا تعيش فقط مأساة ظاهرة، بل تحوّلًا عميقًا في بنيتها النفسية والاجتماعية.
والتحولات الصامتة إن لم ننتبه لها اليوم، فسنستيقظ عليها غدًا
كواقع ثابت.
نظن خطأً أنه كان هكذا دائمًا.
وهذا أخطر ما في الصمت.